



الفساد الاقتصادي لأصحاب المناصب العليا وأثرها على الاقتصاد العراقي

أ. م. د. يحيى حمود حسن البوعلي
جامعة البصرة / قسم الاقتصاد

المستخلص

تكمن مشكلة البحث في انتشار جرائم اصحاب المناصب العليا بشكل واسع وخاصة بعد تغيير النظام السياسي في العراق، وتوسعها لتمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية ومختلف الشرائح وتأثيرها على مجمل مرافق الدولة وبخاصة الاقتصادية، إلا ان هذه المشكلة لم تعط قدر كبير من الاهتمام بما يتناسب مع أثارها الحالية والمستقبلية.

تأتي أهمية البحث من خلال التأكيد على زيادة حجم جرائم اصحاب المناصب (ذو الباقات البيضاء) في العراق واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة كبيرة مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل الاقتصاد العراقي، لذا فان تشخيص هذه الجرائم وأنواعها وآلياتها واثارها على النسيج الاجتماعي وسلوكيات الأفراد له دور مهم في تقديم المقترحات الكفيلة بمعالجتها. يهدف البحث للتعرف على:

- 1- مفهوم الفساد وطبيعة فساد أصحاب المناصب العليا.
 - 2- التعرف على أسباب انتشار فساد أصحاب المناصب العليا، وأثرها على استقرار الاقتصاد العراقي.
 - 3- طرح بعض الوسائل للحد من هذه الظاهرة.
- وينطلق البحث من فرضية مفادها: ادت عوامل متعددة سياسية واقتصادية وقانونية في العراق بعد سنة 2003 إلى انتشار فساد أصحاب المناصب العليا اثر سلباً في استقرار ونمو الاقتصاد العراقي.

Abstract

The problem with research in the spread of the owners of the top positions crimes broadly especially after the change of the political system in Iraq, and its expansion to extend to various economic sectors and different segments and their impact on the overall state facilities, particularly economic, but that this problem has not given a great deal of attention commensurate with the current raised and future.

The importance of research through emphasis on increasing the size of the owners of positions crimes (white-collar) in Iraq and the breadth of his constituency and the complexity of its rings and thread mechanisms significantly jeopardizing the process of development and the future of the Iraqi economy, so the diagnosis of these crimes and their types, mechanisms and effects on the social fabric and behaviors of individuals have a role important in making proposals to address them.

The research aims to identify:

1. The concept of corruption and the nature of the corruption of high office holders.
2. to identify the reasons for the spread of corruption high places, and its impact on the stability of the Iraqi economy.
3. ask some means to reduce this phenomenon.



The research stems from the premise that: caused by multiple factors political, economic and legal in Iraq after the year 2003 to the spread of corruption of senior positions owners negatively affected the stability and growth of the Iraqi economy.

المقدمة:

يعد فساد أصحاب المناصب العليا من الظواهر التي انتشرت في العراق منذ تسعينات القرن الماضي، بسبب ضعف الدولة و تردّي الوضع الاقتصادي، وتفاقت هذه الظاهرة بشكل كبير بعد تغيير النظام السياسي و حدوث فراغ أمني وسياسي وقانوني، ففي الوقت الذي أخذ الإهتمام ينصب على الجرائم التقليدية كانت هناك جرائم أخطر وأكثر تأثير على المجتمع العراقي في الأجل البعيد هي جرائم أصحاب المناصب العليا التي أصبحت من المشاكل الخطيرة التي يعاني منها المجتمع والاقتصاد بعامّة، بل تفوق مخاطر هذه الجرائم انواع الجرائم الأخرى، وذلك لان اثارها تشمل اجيالاً و حياة آلاف من البشر وتهدد شركات ومؤسسات كبرى وحصول كوارث مالية وإجتماعية وتزيد تكاليف وتوقف المشاريع وتهدد اقتصاد الدولة ككل و حياة العاملين فيها وضياع لمخزنتهم ومصادر دخلهم.

إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب، فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤولين وإنجاز الوظائف والخدمات، ومن ثم تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس.

هذه الجرائم تعتمد على التقنية العالية التي تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة كالفاكس و الجوال والكمبيوتر والإنترنت، كما أنها جرائم نظيفة إذ لا يضطر المجرم فيها إلى كسر باب أو تخط جدار، ولا إلى لياذٍ بالفرار. فهم مجرمون متمرسون يمارسون عملاً خطيراً في بيئة عمل نظيفة على كرسي و مكتب مكيف منير، و كثيراً ما ينفذ المحتالون عبر ثغرات القوانين التقليدية أو حتى في حالة وجود القوانين الرادعة إلا أنه يصعب تعقب الجناة بسبب عدم توفر الأدلة الدامغة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في انتشار جرائم اصحاب المناصب العليا بشكل واسع وخاصة بعد تغيير النظام السياسي في العراق، وتوسعها لتمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية ومختلف الشرائح وتأثيرها على مجمل مرافق الدولة وبخاصة الاقتصادية، إلا ان هذه المشكلة لم تعط قدر كبير من الاهتمام بما يتناسب مع أثارها الحالية والمستقبلية.

أهمية البحث:

تأتي من خلال التأكيد على زيادة حجم جرائم اصحاب المناصب (ذو الياقات البيضاء) في العراق واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة كبيرة مما يهدد مسيرة التنمية ومستقبل الاقتصاد العراقي، لذا فان تشخيص هذه الجرائم وأنواعها وآلياتها واثارها على النسيج الاجتماعي وسلوكيات الأفراد له دور مهم في تقديم المقترحات الكفيلة بمعالجتها.



هدف البحث: يهدف البحث للتعرف على:

- 1- مفهوم الفساد وطبيعة فساد أصحاب المناصب العليا.
- 2- التعرف على أسباب انتشار فساد أصحاب المناصب العليا، وأثرها على استقرار الاقتصاد العراقي.
- 3- طرح بعض الوسائل للحد من هذه الظاهرة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها : ادت عوامل متعددة سياسية واقتصادية وقانونية في العراق بعد سنة 2003 الى انتشار فساد أصحاب المناصب العليا اثر سلباً في استقرار ونمو الاقتصاد العراقي.

خطة البحث: تضمن البحث الفقرات الاتية:

- أولاً: مفهوم فساد أصحاب المناصب العليا .
- ثانياً: أسباب فساد أصحاب المناصب العليا (ذو الياقات البيضاء):
- ثالثاً: استشرء جرائم أصحاب المناصب العليا في العراق
- رابعاً: حالات جرائم أصحاب المناصب العليا في العراق
- خامساً: اهم طرق قياس الفساد
- سادساً: الآثار الاقتصادية لجرائم أصحاب المناصب العليا في العراق
- سابعاً: الحلول و آليات معالجة جرائم أصحاب المناصب العليا
- أولاً: مفهوم فساد أصحاب المناصب العليا .

1- مفهوم الفساد (Corruption)

يهدف التوصل الى فهم لجرائم وفساد اصحاب المناصب لا بد من استعراض بعض التعاريف التي وردت في هذا المجال، فهناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق كسب خاص غير مشروع، والجريمة قانوناً: هي كل فعل صادر من إنسان يقرر له القانون عقاباً جنائياً. وقد قسم قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 (المعدل) الجريمة من حيث طبيعتها إلى جريمة سياسية، وجريمة عادية، ومن حيث جسامتها قسمها إلى ثلاثة أنواع: جنائية وجنحة ومخالفة، وقد وضع هذا القانون الفعل الذي يفضي الى الفساد مثل الرشوة، والتزوير، والاختلاس وتجاوز الموظف حدود صلاحياته وهذا يعني ان الفساد المالي نتيجة واحدة لعدة اسباب⁽¹⁾. وتعرف الجرائم الاقتصادية بأنها جميع الانتهاكات التي تمس الملكية العامة ووسائل الإنتاج سواء كان صناعي أو زراعي أو حرفي بشكل يؤدي للإضرار بالاقتصاد الوطني او تحقيق منفعة شخصية غير مشروعة⁽²⁾.

ولقد عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بأنه ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية في القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية والفساد لدى منظمة الشفافية العالمية هو استغلال السلطة أو الوظيفة العامة وتسخيرها من أجل المنفعة الخاصة ومنافع تتعلق بفرد أو بجماعة معينة⁽³⁾.

وعرف البنك الدولي الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فيكون الفساد إدارياً حين يرتكب موظفٌ عام فعلاً غير قانوني منحرف عن الواجبات الرسمية في معرض ممارسته الوظيفة



العامة بقصد جلب المنفعة، كالرشوة واختلاس الأموال العامة والتزوير ومخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات وعلاقات القرابة والوساطة وغيرها من الأفعال التي تحدث انحرافاً عن المسار الصحيح للجهاز الإداري بهدف تحقيق ارباح خارج اطار القانون. وقد يرتكب الموظف العام الفساد دون قصد جلب المنفعة - كالمحسوبية وتعيين الأقارب والأصهار في الجهاز الوظيفي والمحاباة التي قد تنتج على المدى البعيد آثاراً خطيرة جداً ومن ثم إلحاق الضرر بالمصالح العامة- أما غير ذلك من فسادٍ، فيُرتكب من غير موظفٍ عامٍ، أو من موظفٍ عامٍ لكن في غير معرض ممارسته الوظيفة العامة⁽⁴⁾. والفساد الإداري على نوعين هما:

أولهما: فسادٌ صغيرٌ يرتكبه بعض شاغلي الدرجات الدنيا، وغالباً ما يكون بدافع الحاجة.

ثانيهما: فسادٌ كبيرٌ ويكون بباعث الجشع ويرتكبه بعض شاغلي الدرجات الوظيفية العليا.

ينتشر استغلال النفوذ في مؤسسات الدولة وبنائها التحتية، ويتسع في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية. ويكون في أوضح صورة عندما يقوم موظف بابتزاز أو قبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، وفي هذه اساءة الى الثقة التي يوليها الجمهور للادارة العامة، كما يمكن للفساد إن يحدث عن طريق حمل الموظف على اداء عمل او الامتناع عن عمل يدخل في اختصاصه او استعمال الموظف العام العنف ضد احد المراجعين في اثناء ممارسة وظيفته وتفتيش المنازل والاشخاص في غير الاحوال المقررة قانونياً، مما يؤدي إلى آثاره ومضاعفاته على نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد وطريقة أداء الاقتصاد وتعيد صياغة نظام القيم، فيبطيء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي، ومن ثم يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين، مما يشكل حافزاً للتمسك في المنصب والسلطة⁽⁵⁾.

بمعنى اخر يمكن تشخيص الفساد الاداري بأنة كل قرار او سلوك او عمل من شأنه ان يعمل على⁽⁶⁾:

أ- هدر المال العام، الانفاق الحكومي وتراكماته.

ب- هدر الطاقات العلمية وتجريدها من الإنتاج التنموي.

ج- هدر الوقت الذي بالامكان استغلاله في البناء والتنمية والتحديث.

د- الرشاوي، المحسوبية، ضعف الخدمات ترهل الجهاز الاداري.

هـ- السكون في العمل دون تطوير او استحداث.

و- هامشية الالتزام بالضوابط والقوانين.

ز- استغلال أملاك وموارد الدولة دون مسوغ قانوني.

2- اشكال الفساد

الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة أهمها:-

أ- الفساد السياسي: ويشمل فساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد ونقشي المحسوبية، والتلاعب بنتائج الانتخابات والحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة، سواء أكان الحكم فيه ديمقراطياً ام دكتاتورياً.



ب- الفساد المالي (الاقتصادي): يتمثل بسرقة أموال من خزانة الدولة، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية و الغش في البضائع وتغيير تواريخ الاستهلاك.

تبرز هذه الحالات في مجال الخدمات التي تقدمها الدولة، كإصدار التراخيص المختلفة والبطاقات، والجوازات، فإن الرشوة ضرورية، وإلا سيكون مصير المعاملة التسوية والعرقلة المؤدية إلى اليأس، والاضطرار إلى اللجوء إلى الرشوة من جديد لسرعة انجاز المطلوب، واختلاس الأموال العامة، إذ إن نسبة لا بأس بها من الموظفين في دوائر الدولة، وفي ظل ضعف الرقابة الفاعلة يصبح همهم الأول ملئ جيوبهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي العام للميزانية، ومن صور هذا الاختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لا تنتهي أبداً، وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة.

ج- الفساد الإداري: هي المخالفات الإدارية والوظيفية و التنظيمية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته. و تتمثل في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي. والواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

ح- الفساد الأخلاقي: يتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، والمحابة الشخصية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة⁽⁷⁾.

3- مفهوم جريمة أصحاب المناصب العليا

تعد جرائم استغلال النفوذ (exploitation of influence) أو اصحاب المناصب العليا أو جرائم ذوي الياقات البيضاء (White Collar Crime) من اخطر الجرائم الاقتصادية، وهي الأفعال التي يقوم بها أفراد من طبقات إجتماعية واقتصادية عليا، وتعد مخالفة للقوانين التي تنظم المهنة والقواعد العرفية المتعلقة بالعمل التجاري والنقطة والائتمان بين الناس، وان هذه الجرائم تقوم على اساس تشويه الحقائق والخداع والاحتيال والغش، وكذلك على الازدواجية في استغلال الفرد لسلطته واستثمارها في مصلحته الشخصية مما يجعلها مساوية للخيانة⁽⁸⁾.

تم استخدام مصطلح جريمة ذوي الياقات البيضاء (WCCs) (White Collar Crime) أول مرة من قبل عالم الإجرام الأمريكي ادوين هاردن ساذرلاند (Edwin Hardin Sutherland) في عام 1939، من خلال لقاء بحثه في الجمعية الأميركية لعلم الاجتماع وقد عرض دراسته في جانبين هما: الجريمة والمجتمع الراقي، الذي لم يكن بينهما ارتباط تجريبي سابق، وطرح فكرته مبين العلاقة ما بين الجريمة



واشخاص من مكانة إجتماعية عالية او في مهنة محترمة، وقد افترض بأن المجرمين ذو الياقات البيضاء لديهم خصائص و دوافع مختلفة عن مجرمين الشوارع. لم يكن المصطلح واضح بشكل دقيق في ذلك الوقت، كون الظاهرة كانت في طور البروز، كما ان الجريمة تمتاز بطبيعة معقدة وذات أوجه متعددة.

إزداد هذا النوع من الجرائم في الولايات المتحدة بعد الكساد الأعظم فقد انتشرت جريمة الشركات من التزوير والرشوة، والإختلاس، وجرائم الحاسوب، والتعدي على حق المؤلف، وغسل الأموال، وسرقة الهوية، هذه الاجرام كانت أكثر تداولاً لدى موظفين في مناصب عليا. لاحظ أن ساذرلاند في وقتها، انه بحدود 2% من الأشخاص الذين يوضعون في السجن سنوياً هم أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا، كان هدفه أن يُثبت وجود علاقة بين المال و المركز الإجتماعي، بالمقارنة مع الجرائم أكثر وضوحاً. على الرغم من الجهود المتخذة و الإجراءات الصارمة ضدّ ذوي الياقات البيضاء، وجرائم الشركات إلا أن النسبة لا تزال 2% فقط ، في حين الغالبية العظمى من في السجن هم من الفقراء، مجرمين من ذوي الياقات الزرقاء⁽⁹⁾.

لقد فرق ساذرلاند بين جرائم الشارع والتي تسمى الياقة الزرقاء، مثل السطو والسرقة والاعتصاب والاعتداء والتخريب، والتي غالباً ما يلقي باللوم على عوامل نفسية، وهيكلية. بدلاً عنها بالمجرمين ذوي الياقات البيضاء الانتهازيين، الذين يتعلمون بمرور الوقت بأنهم يمكن أن يستغلوا ظروفهم لجمع مكاسب مالية، وعادة ما يكون مجرمين اصحاب المناصب العليا أذكيا و متعلمين، ومؤهلين للحصول على فرص العمل التي تتيح لهم الحصول على مبالغ كبيرة من المال غير الخاضعة للرقابة في كثير من الأحيان. كذلك كثير ما استخدموا ذكائهم لخداع ضحاياهم إلى الاعتقاد والثقة في وثائق تفويضهم وغالباً لا تبدأ كمجرمين، و لا يرون أنفسهم على هذا النحو. فجريمة ذوي الياقات البيضاء كما يصفها مسؤول وزارة العدل أمريكي (هيربيرت) في عام 1970، بأنها الفعل غير الشرعي(القانوني) ارتكبت بالوسائل غير الطبيعية وبالإخفاء أو المكر والاحتيال، وللحصول على المال أو الملكية، أو الحصول على مزايا تجارية. من قبل أشخاص يمتلكون مكانه مهنية عالية في حالة إدارة المشاريع مثلاً، والاستفادة من فرص مهاراتهم المهنية الخاصة أيضا ، هي جرائم غير عنيفة لتحقيق مكاسب مالية باستخدام الخداع ارتكبت من قبل شخص يمتلك تقنية خاصة و معرفة مهنية وأعمال حكومية ، بغض النظر عن عنصر مكانة الشخص . من خلال التعريف يقصد بذوي النفوذ اولئك الأفراد الذين يمتلكون سلطة اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية او الأهلية والقادرين على تسخير تلك السلطة في تحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية، او الأشخاص الذين لا يمتلكون سلطات حكومية ولكنهم يتمتعون بنفوذ عائلي او اجتماعي او اقتصادي يستطيع التأثير على أصحاب القرار واستخدامه في خدمة مصالحهم الخاصة.

إلا ان هذه التعاريف يشوبها كثير من النقاش، فليس من الواضح ما هو المقصود للجريمة أن تكون غير عنيفة. وعلى سبيل المثال، إطلاق مواد كيميائية سامة إلى مصدر المياه العامة، أو بيع الأدوية المغشوشة، والمخدرات، وغيرها من الأفعال التي على هذا النحو⁽¹⁰⁾.



4- القضايا الحاسمة في تحديد مفهوم تعريف جريمة اصحاب المناصب العليا

الإختلاف المثير بين جريمة الياقات البيضاء والعديد من الاجرائم الأخرى فجرائم الياقات البيضاء تختلف فقد ظهرت حالات قليلة عدت الجريمة ضمن جرائم الياقات البيضاء، والسؤال المهم هو متى يمكن اعتبار الجريمة جريمة ذوي الياقات البيضاء، وهناك يمكن التركيز على قضايا مهمة توضح ذلك هي:

أ- ضرورة التركيز على طبيعة النشاط الذي وقعت فيه الجريمة. وهي ان يكون الفعل ضد الأموال العامة، بمعنى تصرف خاطئ ضد الجمهور ككل و يتم توجيه اتهامات باسم الحكومة أو الناس. اذ تصنف هذه الفئات بأنماط من السلوك، ومواقف المجتمع تجاه ذلك وهكذا، اذ لا يعتبرون جريمة ذوي الياقات البيضاء "جريمة" بالمعنى القانوني، وبالتالي هناك الكثير من الجرائم، مثل الغش التجاري وبراءات الاختراع و ممارسات العمالة غير المشروعة، والغش في المواد الغذائية والأدوية، أما كانت تخضع للعقوبات الجنائية على الإطلاق، وكان نادرا ما يحاكمون بها⁽¹¹⁾. تتجه معظم القوانين الى تميز جريمة استغلال النفوذ في ضوء عناصرها، اذ تشرط ان يكون التذرع بنفوذ السلطة العامة للحصول على مزايا مادية او معنوية شخصية⁽¹²⁾. لا تجمع بيانات كافية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمجرمي الياقات البيضاء، مما يجعل من البحث وسياسة التقييم امراً صعباً. فقد قدر مكتب التحقيقات الفدرالي تكلفة جريمة ذوي الياقات البيضاء في الولايات المتحدة ما بين ما بين 300 - 660 مليار دولار سنوياً⁽¹³⁾، العديد من المعارضين لجريمة ذوي الياقات البيضاء يشيرون الى ان الجريمة ذاتها ليست بالخطيرة، والتي غالباً ما تكون أكثر ضرراً من جريمة الشوارع التقليدية، وقد جرت العادة على التعامل معها بسهولة أكثر. مثل عرقلة العدالة، و غش البريد والرشوة والابتزاز والاحتيال الضريبي.

ب- يشير المصطلح إلى سلوك العاملين في مجال معين أي التركيز أساساً على أنواع معينة من الجهات الفاعلة، وهم أولئك الذين يشغلون وظائف معينة أو يتمتعون بمكانة إجتماعية واقتصادية مرتفعة. للإشارة إلى الجريمة بأنها الياقات البيضاء يجب الانتباه إلى خصائص الشخص (أو الكيان) الذي ارتكب الجريمة (بعض الجرائم تميز بصفات الجاني او هوية الجاني، على سبيل المثال غسل الأموال)، بدلاً من التركيز على نوع الجريمة بشكل رئيسي، وهذا ما سعى إليه (ساذرلاند) حيث كان الشكل السائد آنذاك هو الجرائم الصادرة من طبقات شعبية فقيرة، في حين أشار إن هناك فئة كبيرة من الجرائم التي ترتكبها أشخاص مالكو الثروة، ومركز اجتماعي، بمعنى لا يمكن أن ينظر إلى الفقر باعتباره السبب الوحيد أو الرئيسي لقضية الجريمة. ولكن مثل هذا النهج يثير إشكالية مرة أخرى بأنه يميز بين المجرمين على أساس الثروة والعرق، الجنس، أو خصائص الشخصية ولكي تكون بالتأكيد، هناك قواعد الحصانة الخاصة التي تنطبق على بعض أنواع من الجهات الحكومية الاستثناءات لا يسمح القانون عادة على اتخاذها⁽¹⁴⁾.

وهكذا، يركز مصطلح ذوي الياقات البيضاء على جانبيين أساسيين هما⁽¹⁵⁾:

- الجريم المهنية التي تحدث عندما ترتكب لتحقيق المصالح الشخصية، من خلال تغيير السجلات والشحن الزائد، أو عن طريق الغش من العملاء من قبل المهنيين. ويقوم به أشخاص من جميع



مستويات البنية الإجتماعية. كما يمكن الجرائم المهني التي يرتكبها الموظفون ضد أرباب العمل (كما في حالة الاختلاس)، وأرباب العمل ضد الموظفين (كما في حالة انتهاك السلامة في مكان العمل)، وأولئك الذين يوفرون الخدمات والسلع للمستهلك (على سبيل المثال الغش والاحتيال الرعاية الصحية، والاحتيال في المشتريات، والتلوث البيئي).

- الجرائم التنظيمية أو جرائم الشركات التي تحدث عندما يقوم المسؤولون التنفيذيون في الشركات ارتكاب أفعال إجرامية لصالح الشركة عن طريق الشحن الزائد أو تحديد الأسعار، والدعاية الكاذبة، التعزيز الإيجابي الانتباه مثل التملق، إعطاء الهدايا، إعطاء المال، و اقضاء شخصية، الابتزاز، العاطفي، الإهمال و التخويف، العدوان المهني، الاهانة في العمل، الحلف بالتهديدات والخداع، التضليل، التهرب، والاساءه بوسائل الإعلام و الإنترنت، والتلاعب، دعاية المهاجمة، حملة تشهير او سب، سرقة الملكية الفكرية، المنافع الحكومية ذات العلاقة، الغش، الثراء السريع وغيرها من الوسائل الأخرى⁽¹⁶⁾.

أن مصطلح جريمة ذوي الياقات البيضاء ينبغي ان يشير إلى الجرائم التي يرتكبها المنتهكون الذين يحملون أنواع معينة من الوظائف أو تتمتع بحالة إجتماعية خاصة.

لقد ترتب على التطورات الاقتصادية والإجتماعية السريعة في العراق منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، ظهور أساليب غير مألوفة في التعامل جعلت الأفراد والمؤسسات تقع ضحايا سهلة لنمط جديد من الجرائم ذي الياقات البيضاء، والجدير بالذكر ان تلك الجرائم تتخذ من المكاتب الأنيقة المزودة بأحدث الأجهزة التي تضم موظفين من ذوي الخبرات المتعددة، وقد تختلف الرموز والمصطلحات التي يستخدمها هؤلاء الأشخاص، إلا ان الدافع المشترك لارتكاب تلك الأفعال هو تحقيق المصلحة الشخصية، ان مرتكبي تلك الجرائم يمثلون في الواقع جزءاً من الفعاليات الاقتصادية والسياسية في كثير من المجتمعات وتتصدر صورهم الصفحات في الصحف والمجلات ومن النادر ان تظهر صورهم الى جوار مرتكبي الجرائم التقليدية، ونجدهم يمارسون أعمالهم بوجهة شرعية، أما اذا افتضح امر أحدهم احيل إلى التقاعد اذا كان موظفاً في الدولة او احيل إلى الشرطة، اذا بلغ الأمر حد الفضيحة العامة. ولكن الملاحظ ان الإحالة إلى الشرطة او حتى إلى القضاء، لا تؤدي بالضرورة إلى حبسهم فكثيراً ما تنتهي إلى تبرئة ساحتهم بفضل استعانتهم بخبرة كبار المحامين، ومهارة المحاسبين القادرين على التسلل إلى الثغرات الموجودة في القوانين وتفسيرها لمصلحتهم، كما ان هذه الجرائم ترفض النظريات التي فسرت أسباب السلوك الإجرامي من قبل علماء الإجرام والذي يرجع سبب الجريمة إلى الفقر او السيكوباتية(ضعف الضمير) والظروف الإجتماعية السيئة المتعلقة بالفقر، فتلك النظريات مرفوضة لعجزها عن تفسير جرائم ذوي الياقات البيضاء، فكيف تفسر تلك النظريات إقدام بعض كبار المسؤولين الحكوميين على الارتشاء والحصول على عمولات تقدر بملايين الدولارات عن طريق شركات أسسوها لهذا الغرض بأسماء أقربائهم وأصحابهم، كما حدث في كثير من دول العالم الثالث والدول العربية ومن ضمنها العراق. هذه الفئات لا يمكن ان تكون من ساكني بيوت الصفيح، او تعاني من الفقر والسيكوباتية، او خلل الغدد، او عدم تكافؤ الفرص في مجال الدراسة او



العمل. ان ممارسة الاحتيال والخداع لتحقيق مكاسب شخصية لا يمكن ان يعزى لتلك الأسباب، بل هي نتيجة الفرص غير المحددة التي أتاحت لهؤلاء الأفراد لارتكاب جرائمهم⁽¹⁷⁾.

لا يعد فساد ذو الياقات البيضاء ظاهرة حديثة او يقتصر وجودها على الدول النامية دون المتقدمة، كما من الصعب معرفة مدى انتشارها بشكل دقيق في منطقة ما، وإنما يتم ذلك في الغالب بشكل تقريبي، فمعظم فساد أصحاب المناصب يتم بسرعة كبيرة ونادراً ما يتم الكشف عن مثل هذه العمليات، خاصة تلك التي تتم في الأوساط الرسمية العليا (فساد القمة) فهذه الأوساط تشكل فيما بينها شبكة تقوم من خلالها بأعمال الفساد وتحيط أعمالها بالسرية التامة ونادراً ما يتم كشفها او معرفة تفاصيلها. كما تختلف ردود الفعل الشعبية في المجتمعات، فقد أظهرت طائفة التسامح وتبرير تصرفات مرتكبي فساد أصحاب المناصب من زاوية ان حرية التجارة والمضاربة تملّي على تلك الشركات والأشخاص الإلتجاء الى مثل هذه الممارسات، كما انها مجرد مخالفة لوائح الإدارية او القوانين المدنية وليست مخالفة للقوانين الجنائية، ولواقع ان المشكلة تنشأ عن عدم وجود تحريم واضح ومحدد لتلك الممارسات في القوانين الجنائية، مما أدى إلى خلق نوع من عدم الإهتمام بين الناس لأن الناس لا يشعرون بالضرر المباشر من الجرائم الاقتصادية عكس الجرائم التقليدية كسرقة المنازل، كما ان هذا النمط من الجرائم من الصعب تقدير تكلفته الإجتماعية و الاقتصادية والنفسية وأثاره على الفرد والمؤسسات في الأجل القصير⁽¹⁸⁾.

ثانياً: أسباب فساد أصحاب المناصب العليا:

لا يمكن إرجاع فساد ذو الياقات البيضاء إلى سبب محدد فقط، انما تعتمد الى جوانب وأسباب ادارية واقتصادية واجتماعية وسياسية، ان خطورة هذا الفساد تكمن عندما يكون بين اوساط بعض كبار المسؤولين الذين بيدهم ابراهم العقود الحكومية المتصلة بتوريد السلع والخدمات الاستراتيجية، ومنح المقاولات والمشاريع والامتيازات للشركات الاجنبية والوطنية بطرق غير مشروعة، وندرج اهم هذه الاسباب بالآتي:

1. أسباب إدارية: نتيجة اعطاء صلاحيات واسعة لبعض الموظفين في اتخاذ القرارات، مما يمكنهم من صياغة قرارات باتجاهات متباينة، والاختيار غير الدقيق للقيادات الادارية اعتمادا على مبدأ التركيزية او مبدأ القربة وضعف معايير انتقاء الموظف العام. وعدم الموضوعية في تقييم أداء الموظفين العامين في معرض إسناد الوظائف الأعلى وما ينجم عن ذلك من عدم كفاءة المدراء، فضلاً عن غياب المراقبة والمتابعة من قبل المسؤول، وغموض التشريعات واللوائح المنظمة لعمل بعض الإدارات وكثرة القيود الادارية وجود إجراءات عديدة لا تشكّل أهمية لضمان موثوقية عمل الإدارة في الوقت الذي تستلزم فيه مزيداً من الإجراءات، ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها في الإدارات والمؤسسات العامة أو عدم موضوعيتها. كذلك غياب الرقابة الوقائية، وبطء إجراءات التحقيق في قضايا الفساد التي تتولاها أجهزة الرقابة، وفساد ذم بعض المفتشين. وهو المناخ المناسب للفساد امام بعض المسؤولين لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة.

2. أسباب اقتصادية: وتكون نتيجة الى الارباح الخيالية الناجمة عن بعض الاستثمارات والمقاولات مما يحفز المستثمرين لدفع الرشوة لبعض المسؤولين للفوز بامتياز التعاقد، وغياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن



- عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً، من جهة أخرى، أن مستوى الجهل والتخلف والبطالة يشكل عاملاً حاسماً في تغشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة بالرشوة. كما أن ضعف الإيجور والرواتب وانخفاض القيمة الحقيقية للإيجور، جرّاء إرتفاع الأسعار، تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد.
3. أسباب مجتمعية: نتيجة بروز علاقات اجتماعية قائمة على اساس المنافع الخاصة المتبادلة بين افراد او جماعات داخل وخارج جهاز اداري معين من شأنه ان يساعد على الفساد، المحسوبية والقربة او الانتماء الى قبيلة او منطقة معينة او مصالح الحزب الواحد تعد عاملاً كبيراً في ظهور الفساد الاداري، انتشار ثقافة التعاطف مع الفاسدين من الإداريين بدافع الشفقة، ممّا أدى إلى اعتياد بعض الموظفين على الفساد واعتبار دخلاً إضافياً لا غنى عنه. وانتشار ثقافة (الشطارة) لدى البعض في التهرب من الواجبات، والحصول على غير الحقوق، بالأساليب الملتوية، فضلاً عن ضعف الوازع الديني والرداع الأخلاقي لدى البعض وسلبية أغلبية المواطنين، تجاه الفساد والفاستين⁽¹⁹⁾.
4. أسباب سياسية: هناك عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة منها عدم وجود نظام سياسي فاعل يستند إلى مبدأ فصل السلطات و غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وكثرة الأحزاب السياسية والانتماء والعمل الصالح للحزب وليس لصالح الوطن او الشعب وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تغشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وعندها يفترق النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة وتصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية⁽²⁰⁾.
5. أسباب هيكلية: وتعزى إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدود لهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية⁽²¹⁾ وجود خلل في القوانين والأنظمة بحيث أصبحت تدعم حالات الفساد. واختيار العناصر القيادية غير المناسبة للعمل القيادي. واختيار الموظف واستخدامه خارج الضوابط التي تؤهله لمسؤوليته وكفاءته بالمقارنة مع العمل المسند اليه ودخول عنصر المحاباة من أجل قرابة أو مصلحة مشتركة.
6. الأسباب الفردية: تعزى هذه الأسباب إلى طبيعة شخصية الفرد فالقيم الأخلاقية التي يحملها الفرد و التي اكتسبها أصلاً من المجتمع الذي يعيش فيه من خلال العادات والتقاليد التي يحملها هذا المجتمع . فالطمع وسواه من الأمراض النفسية هي أسباب فردية بحتة غالباً ما يكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش فيها وهذه تدفع الفرد إلى ارتكاب انحرافات معينة، وسوء التنشئة الاجتماعية



للموظف او المسؤول الإداري وفساد أخلاقه وقيمه الإجتماعية بشكل عام ثم إلى خطأ المسؤول الإداري الأعلى في تعيين هؤلاء الموظفين او تنصيبهم في موقع المسؤولية واتخاذ القرار (22).

7. الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة. فضلاً عن التغيرات والتطورات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية في العالم وظهور مفاهيم وشعارات جديدة كحرية التجارة واقتصاد السوق الحر والانفتاح والتحول السريع من الأنظمة القديمة إلى هذه الأنظمة والمفاهيم الجديدة دون وجود ركائز قوية يستند عليها أدى إلى تهيئة بيئة جديدة ومناخ مناسب للفساد الإداري كما حصل في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً حينما تحولت مباشرة من النظام الاشتراكي المركزي الى نظام السوق الحر والانفتاح دون إن تكون لها ركائز اقتصادية وإجتماعية وأنظمة قانونية تتناسب مع هذا التحول المفاجئ.

8. العامل القانوني: أدى ضعف القانون إلى انتشار جرائم أصحاب المناصب في العراق من خلال انخفاض المخاطر المترتبة على الفاسدين، فالعقوبات المنصوص عليها في قوانين أغلبية الدول النامية لا تشكل رادعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة ناهيك عن ضعف الإشراف الحكومي بعيداً عن المركز وإضفاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية والفضائح المالية، كل ذلك يمكن ان يؤدي إلى تفويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء فمن الصعب معاقبة شخص ما على سوء التصرف اذا كان هناك شعور عام بأن الأشخاص الآخرين بما في ذلك كبار المسؤولين يفعلون الشيء نفسه ولا يتعرضون للمسائلة والخضوع للمحاكمة مما يعني انتشار أوسع ومدة انتعاش أطول للفساد. النقطة الأخرى هي عدم معاقبة المخطئين: أدى التغاضي عن معاقبة كبار المسؤولين المهتمين بالفساد واستغلال المنصب العام إلى انهيار منظومة القيم الأخلاقية، ومن ثم أدى هذا التغاضي وانتشار الفساد على نطاق واسع إلى استخفاف أفراد المجتمع بالقوانين المعمول بها في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية والى تغيير النظرة العامة الشرعية للأنظمة الحاكمة في البلاد.

فقد كان القانون الجزائي العراقي شديداً في مواجهة الجرائم الاقتصادية اذ تصل عقوبة بعض الجنايات إلى الإعدام، كما لو حصل تخريب في الاقتصاد القومي وضرر بالغ بالمصلحة العامة (المادة 11/ب من قانون تنظيم التجارة)، وفي كثير من الجنح يرسم المشروع حدا مرتفعا للعقوبات فالمادة التاسعة من قانون تنظيم التجارة لا تسمح بأن تقل مدة الحبس عن سنتين وذلك بشأن الامتناع عن بيع سلعة بالسعر المحدد او بيعها بسعر يزيد على السعر المحدد من قبل الجهات الرسمية او شبة الرسمية او أية جهة مخولة صلاحية التسعير كما جرم الرشوة في القطاع العام (المادة 117 من قانون العقوبات) (23).

ثالثاً: استثناء جرائم أصحاب المناصب العليا في العراق

تعد ظاهره الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدولة العراقية حيث أخذت تنتشر في مؤسساتها وبخاصة المؤسسات التي تتعلق في عملية البناء والتنمية الاقتصادية التي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها. ويؤدي الفساد الى افادة المسؤولين الفاسدين بينما المتضرر منه يكون المواطن



والمجتمع، ومعلوم أنّ آثار الفساد تطغى على الاقتصاد والمجتمع العراقي، من خلال إعاقة خطط التنمية وزيادة حدة الفقر. ويمكن أن تصل إلى تهديد أمن المجتمعات.

ففي عهد النظام السابق، كان الولاء للنظام يشتري من خلال الترغيب والفائدة المادية، على نحو فعال خلق دولة الظل (shadow state) التي تطبق الإجراءات البيروقراطية فقط على الذين لا ينتمون الى حكم البعث، وقد دفعت عقوبات الأمم المتّحدة في التسعينيات الفساد حيث أصبح مستوطنًا في كل مستوى من مستويات الدولة، وتفاقم في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء اذ اصبح السلوك الفاسد بين كبار المسؤولين العراقيين الذين أثروا أنفسهم من خلال عقد الصفقات الفاسدة مع الشركات الأجنبية والسياسيين على حساب المواطنين العراقيين، كما كان الفساد بالنسبة لبعض الموظفين العموميين، الطريقة الوحيدة لهم لإطعام أسرهم على رواتب منخفضة تصل إلى 5 دولارات أمريكية في الشهر⁽²⁴⁾. في ظل ازدياد حالة التضخم وضعف مدخولات الفرد والموظف العراقي وانخفاض قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأخرى حتى بات تقاضي الرشوة والهدية في دوائر الدولة امرًا مقبولاً عرفاً. ازدادت حالات الفساد بعد احتلال العراق عام 2003، اذ كان يوم سقوط بغداد يوماً تاريخياً في الفساد بالعراق وسرقة ونهب ممتلكات الدولة وبيعها في الأسواق تحت أشرف الأمريكان، كما عملت سياسة بوش الى بروز ثلاثة من المستويات من الفساد هي⁽²⁵⁾:

- 1- اختيار شركات يمتلكها أشخاص قريبين او اعضاء في الحزب الجمهوري ومنحها العقود (على سبيل المثال، نائب الرئيس دك تشيني، الذي كان مدير تنفيذي شركة هولبيرتون Halliburton).
- 2- اتباع العديد من المقاولين الأمريكيين اسلوب التمييز في العراق، اذ منحوا الكثير من الأموال العراقية كأرباح مفرطة، للقيام ببعض المشاريع البسيطة كبناء سيطرات او ترميم بعض بنايات الدولة بعشر اضعاف كلفتها، مما حقق أرباح مضمونة دون رقابة.
- 3- ان المقاولين الأمريكان والمترجمين كانوا يحصلون على نسبة تتراوح ما بين 10-50% من قيمة المشروع في مقابل تسهيل الوصول إلى المقاول الرئيسي.

ولم تعمل تشكيل حكومة بأسلوب الانتخابات و الديمقراطية من تغيير معالم الظلم والهدر والتبذير للأموال العامة وعدم العدالة في توزيع الثروات العامة بعد معاناة حروب وحصار دام لعقود، ولكن الحقيقة كانت مخيبة للأمال لوجود نخب سياسية مختلفة الأطياف أضحت اهتماماتها بالدرجة الأولى توزيع حصص القيادات العليا أو الحقائق الوزارية أو الإدارات العامة، ترافق معها بروز عمليات السلب والنهب من قبل القادة الديمقراطي الجديد في العراق. لاستفادة من فراغ السلطة، وتمكنت عشرات من الفصائل السياسية من حيازة العديد من المباني العامة وممتلكات الدولة، والتفكير بزيادة الغنائم بدلا من التفكير بخدمة البلد، وظهور مافيات لتهرب النفط والاثار مما ولد ثراء فاحش يمول الفساد مرة اخرى، وفشل سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي في إصلاح الأضرار الناجمة عن عقود من سوء الإدارة والعقوبات والحروب، في جميع المجالات، وقد تم تحديد الفساد باعتبارها واحدة من العقبات الرئيسية أمام تنمية اقتصادية في العراق، بل ان عمليات إعادة الاعمار أصبحت عمليات لتمويل الفساد، وأصبحت الرشوة مبررة بنظر الكثيرون من السياسيين والمقاولين، فقد كانت الرشوة تغض الطرف عن الموصفات غير



المطابقة في بناء المشاريع والمدارس أو التي لم تنته العمل، وأصبحت المشاريع المنفذة في معظم المحافظات أقل بكثير مما كان مخطط، تشجع حالات الفساد في ظل ضعف الدولة و قوة الأحزاب السياسية، وعدم تطابق الموظفين الفعليين مع قائمة الرواتب في مؤسسات الدولة العامة لوجود الموظفين الوهميين الذين يتواجدون في قائمة الرواتب فقط، و لافتقار إلى أنظمة الجرد الصحيحة. فمن السهل جدا أن تتحول 3 إلى 30 باضافة نقطة على سبيل المثال، فضلاً عن كبر حجم مشتريات الدوائر الحكومية التي تعد عامل أساسي للفساد و تشوه أسعار السوق، والتشجيع على بيع السلع بأسعار اعلى في السوق السوداء، فضلاً عن أسلوب الخصخصة السريعة التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي و نادي باريس للدائنين الرسميين كشرط لخفض وإعادة جدولة 120 مليار دولار الديون الخارجية المستحقة في عهد صدام. التي شجعت الفساد، وفساد معظم دوائر الدولة الخدمة مثل الجوازات والتسجيل العقاري ومديرية المرور الأحوال المدنية وغيرها التي تهم المواطن⁽²⁶⁾. وضعف تشريع القوانين الممهدة للسلب والنهب والاحتيال في وضح النهار وبأساليب ملتوية وظهور المحاصصه وتميرير قوانين مقابل تمرير أخرى بات يحمل مسوغاً قانونياً ضمن مصطلح الحصانة.

رابعاً: حالات جرائم أصحاب المناصب العليا في العراق

حصلت في العراق العديد من فساد أصحاب المناصب يمكن توضيح بعض من هذه الحالات بالاتي:

1- العقود غير القانونية:

يقوم بتنظيمها وتوقيعها عناصر خارج صلاحيتهم المحددة في القانون، ويمكن الإشارة الى بعض الامثلة بالاتي:

أ- أشارت مفوضية هيئة النزاهة إن أكثر من (11,381) متهما بالفساد تم إحالتهم إلى القضاء عام 2011، منهم 18 وزيراً او بدرجة مدير عام فأعلى او بدرجته ، تم إصدار أوامر ألقاء القبض على 3517 مطلوب ، منهم 6 وزيراً أو من بدرجته، توزعت أهم أوامر القبض على جرائم التزوير 1631 أمراً بنسبة 46,5% وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم 478 بنسبة 14% والاختلاس 318 أمراً 9% والمتبقي 1090 أمراً بنسبة 30,5% عن بقية جرائم الفساد، تم تنفيذ 1754 امر قبض وبنسبة انجاز 50%(27).

ب- تجاوز الصلاحيات: مسؤولاً صلاحياته 100 مليون دينار يوقع على عقود تصل قيمتها إلى 170 مليون دينار، إلا أن ما يحدث الآن هو ليس لامركزية، وإنما منح أفراد صلاحيات مالية وإدارية كبيرة، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية للفساد الإداري والمالي الذي وصل حداً لا يمكن السكوت عليه.

ت- عدم وجود خطط مسبقة لدى الوزارات تتعلق بتحديد الاحتياجات والأولويات والتخصصات اللازمة لتلك الخطط. وفي بعض الوزارات كثير من العقود تم إجراؤها بدون اعتماد أسلوب المناقصات.

ث- تولي الكثير من العناصر غير كفؤة أو لا تتمتع بخبرة وتحصيل أكاديمي مناصب ادارية.

ج- تخصيص الأراضي: من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل العطايا، لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.



ح- عمولات عقود المقاولات: التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب او الاتجارة بالوظيفة العامة(ربع المنصب) (28).

2- سرقة الأموال العامة:

من اهمها اختلاس المال العام وقروض المجاملة من المصارف الحكومية من دون ضمانات جديّة وبفوائد منخفضة من قبل المسؤولين و إعادة تدوير أموال المعونات الاجنبية للجيوب الخاصة، فمثلاً أنفقت سلطة التحالف المؤقتة المنحلة أكثر من 19 مليار دولار من اصل 20 مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق، الذي يمول من إيرادات النفط العراقي لتدفع للمتعاقدن الأمريكيين ومنح عقد بسرعة لشركات مثل هولبيرتون دون التقييد بقواعد ومتطلبات المناقصة التنافسية التي يجري تطبيقها في اي مشروع في العالم، وتشير التقارير إلى ان مليارات الدولارات من أموال النفط اعتمدت بتسريع مشروعات لم يخطط لها بشكل سليم وخاصة في الأيام التي سبقت مباشرة تسليم السلطة في 28 حزيران لعام 2004، فقد جرت التحقيقات الجنائية من جانب المفتش العام لسلطة التحالف المؤقتة بشأن 600 مليون دولار من النفود السائلة من أموال النفط العراقي التي انفقت دون ضوابط كافية، وهناك ستة وعشرون تحقيقاً جنائياً اخر في التزوير والهدر وسوء استغلال ملايين الدولارات من جانب سلطة التحالف المؤقتة. قدمت هيئة النزاهة تقرير وضح فيه أن القيمة التقديرية لأموال الهدر والفساد الإداري والمالي في العراق تبلغ 8 مليارات دولار وأنه تم رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية لإلغاء المادة رقم 136 التي وصفها بأنها معرقة لأنها تنص على عدم إحالة المتهم إلا بموافقة الوزير المختص. وأن قيمة الأموال التي أهدرت بسبب هذه المادة تبلغ سبعين مليار دينار (55 مليون دولار) (29).

3- العقود الوهمية:

إن من الأمور التي تبين حجم الفساد الإداري والمالي هي العقود الوهمية في العراق حيث يتم تخصيص مبالغ لأجل إعادة القطاع التعليمي مثلاً ويصار الأمر إلى بعض المقاولين الذين هم في الحقيقة متعاونين مع بعض المسؤولين في تلك الوزارة وعليه فبدلاً من أن يتم بناء وتجهيز مدرسة بمواصفات معينة تستبدل المواصفات بما هو أقل جودة ويذهب الباقي إلى جيوب المسؤولين في الوزارة وبعض الموظفين والمقاولين، علماً أن مثل تلك المقاولات هي بأعداد كبيرة وبأموال كبيرة أيضاً .

4- الموظفين الوهميين:

إن الكثير من الوزارات ودوائر الدولة تقدم كشوفات بأعداد موظفين فيها أكثر من نصف العدد هو وهمي وليس حقيقي وهذه الكشوفات تقدم من قبل وزارة المالية ، مثلاً لدى وزارة حقوق الإنسان، 1,227 موظفاً ولكن عندما ذهبت مجموعة صغيرة من البرلمانيين العراقيين إلى وزيرة حقوق الإنسان، وسألوها بصورة غير مباشرة عن عدد موظفيها فكان عددهم 350 موظفاً فقط، ولهذا ففي وزارة حقوق الإنسان لوحدها هناك 877 موظفاً مزوراً(30).

5- سوء توزيع الرواتب الحكومية:

وفي الوقت الذي يشهد فيه العراق إرتفاعاً بنسب البطالة تصل إلى أكثر من 60% من أبناء الشعب العراقي تجد إن رواتب بعض الموظفين ترتفع بشكل كبير، فمثلاً يصل راتب البرلماني في العراق إلى



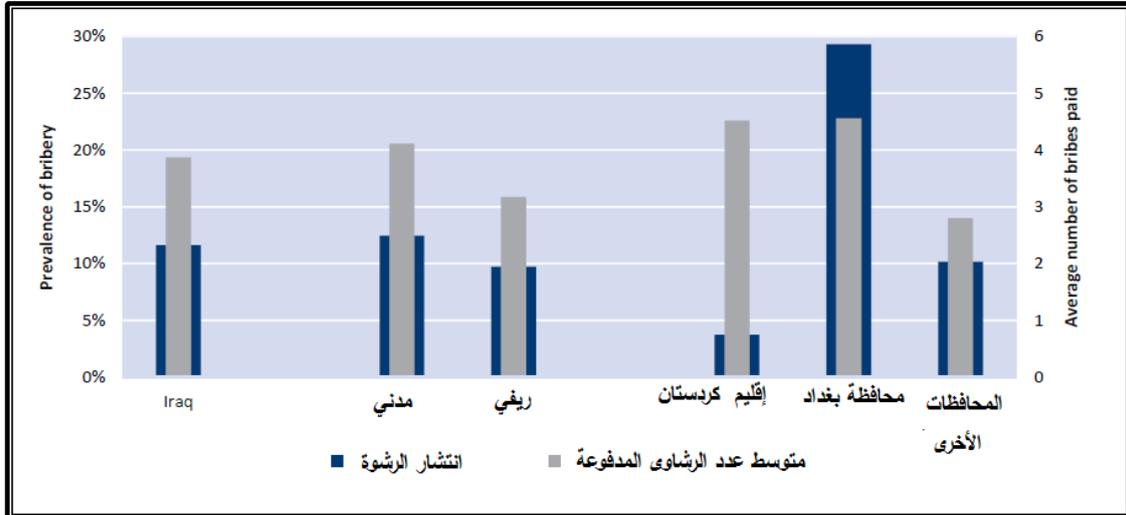
حوالي 20 ألف دولار ناهيك عن المخصصات والحوافز وتخصيص 10 أشخاص لحمايته والكثير من المنح والمميزات .

6- انتشار الرشوة:

ان الرشوة المحلية تدفع الى كبار المسؤولين الحكوميين في الدول بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة وتطرح عدداً من المشروعات للتنفيذ من قبل القطاع الخاص وذلك عبر مناقصات والتنافس عليها للحصول على مثل هذه المناقصات. انتشرت الرشوة في العراق اذ تقدر نسبة الذين يتعاملون فيها بحدود 11.6% من اجمالي عدد السكان، تتفاوت بشكل كبيرة بين محافظات البلاد، اذ تصل إلى 29.3% في محافظة بغداد، في حين أنه كان في إقليم كردستان 3.7% وفي المحافظات الأخرى في المتوسط 10.2%. الشكل (1) والشكل (2) يقوم المواطنين العراقيين بدفع رشوى من أجل الحصول على الخدمات العامة، و بشكل عام، فإن معدل التردد هو أعلى في المناطق الحضرية (2.4 الرشوى) منها في المناطق الريفية (3.2 الرشوى)، اما انتشار الرشوة، في 12.5%، مقابل 9.7%، على التوالي، وكما يوضحه الشكل (1).

الشكل (1) انتشار الرشوة ومتوسط عدد الرشوى المدفوعة، حسب المناطق الحضرية / الريفية والمناطق،

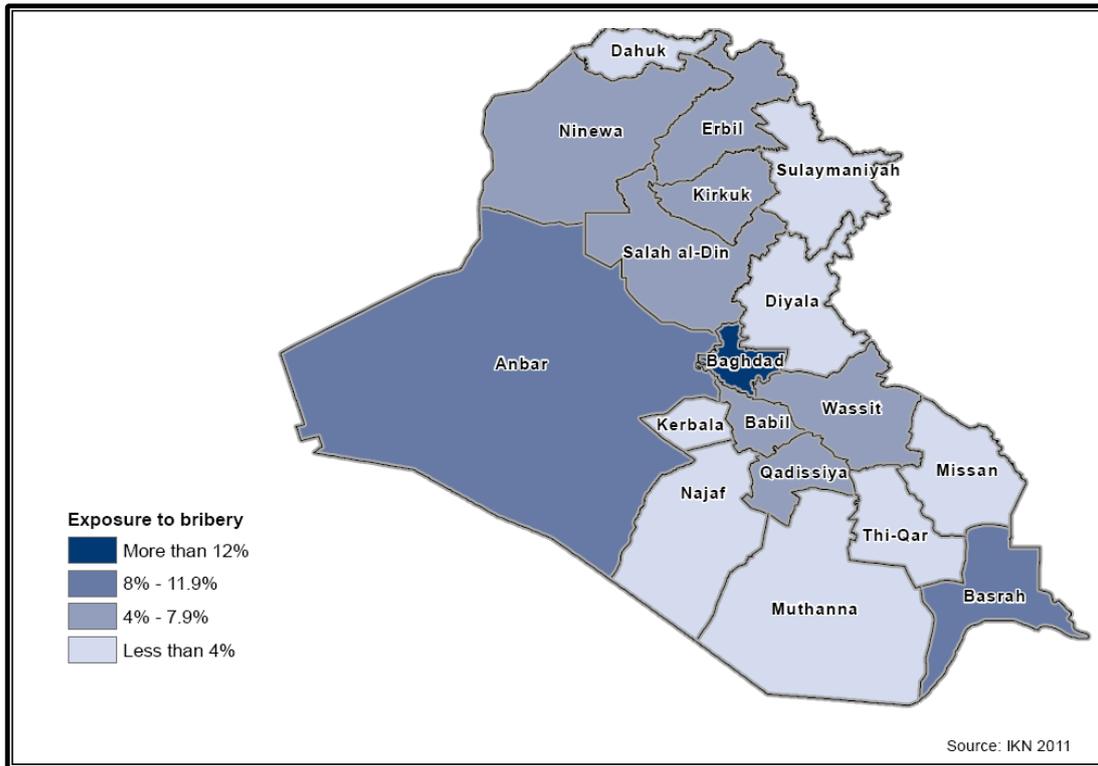
العراق (2011)



Source: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), CORRUPTION AND INTEGRITY CHALLENGES IN THE PUBLIC SECTOR OF IRAQ An evidence-based study United Nations Development Programme Iraq Central Statistical Office of Iraq, January 2013, p19.



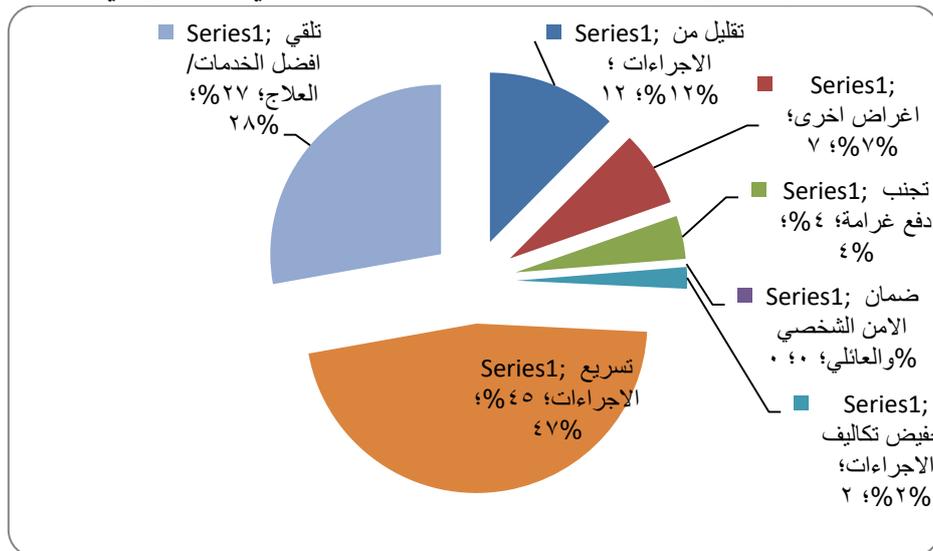
الشكل (2) تعرض السكان البالغين إلى الرشوة، حسب المحافظات العراقية (2011)



Source: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), CORRUPTION AND INTEGRITY CHALLENGES IN THE PUBLIC SECTOR OF IRAQ An evidence-based study United Nations Development Programme Iraq Central Statistical Office of Iraq, January 2013, p20.

توضح الخريطة ان بغداد احتلت المرتبة الاولى في نسبة دفع الرشوة تلتها البصرة والانبار، ومن المؤشرات المفيدة هي معرفة أعراض دفع الرشوة. كما هو مبين في الشكل (3).

الشكل (3) النسبة المئوية لتوزيع الرشاوى المدفوعة حسب الغرض الرئيسي من الدفع في العراق (2011)



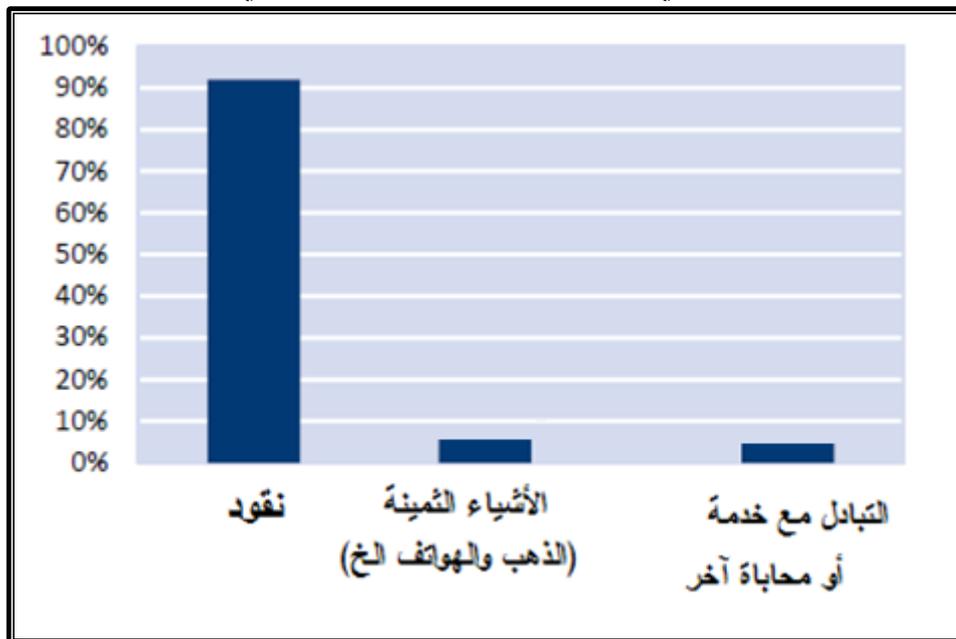
Source: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), CORRUPTION AND INTEGRITY CHALLENGES IN THE PUBLIC SECTOR OF IRAQ An evidence-based study United Nations Development Programme Iraq Central Statistical Office of Iraq, January 2013, p21.



أغلبية من دافعي الرشوة قدمت من أجل تسريع الإجراءات الإدارية نسبة 47% ، في حين أن 28% مدفوعات من أجل الحصول على أفضل معاملة أو خدمة. ومن الجدير بالذكر أن قلة من الأفراد دفعوا رشوة لتجنب دفع غرامة (4%)، أو للحد من تكاليف الإجراءات الإدارية (2%)، والدوافع التي يمكن أن تعتبر من أكثر فائدة اقتصادية مباشرة للرشوة .

وتأخذ دفع الرشوة أشكال عديدة، فالغالبية العظمى (92%) من الرشاوى في العراق هي بشكل مدفوعات نقدية إما مقدمة بشكل فردي أو بالاشتراك مع غيرها من أنواع الرشوة (كما يوضحها الشكل 4). كما يتم تسليم الأشياء الثمينة (ذهب، سيارات، هواتف.. الخ) في أكثر من 5% ، وبحدود 3% من حالات الرشوة تدفع كتقديم خدمة أو محاباة.

الشكل (4) التوزيع النسبي للرشاوى المدفوعة حسب نوع الدفع في العراق عام 2011



Source: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), CORRUPTION AND INTEGRITY CHALLENGES IN THE PUBLIC SECTOR OF IRAQ An evidence-based study United Nations Development Programme Iraq Central Statistical Office of Iraq, January 2013, p21.

وان أهم إشكال الرشوة الدولية هي عندما تقوم الحكومة بتنفيذ مشروعات ضخمة كإمتياز التتقيب عن النفط والمعادن وشراء الطائرات والسلاح العسكري وقطاع الاتصالات او شراء مستلزمات وتجهيزات تحتاجها من شركة دون أخرى تقوم بالمناقصات الدولية، مما يدفع الشركات الأجنبية إلى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية، ومثال على هذه الحالة برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق اذ أدى إلى إرتفاع تكاليف الإستثمار نتيجة إضافة نسبة الرشوة إلى التكاليف الفعلية وقد اتهم تحقيق دولي شخصيات عالمية من رجال سياسة وأعمال من فرنسا و روسيا وبريطانيا وايطاليا وسويسرا، وقال تقرير لجنة تحقيق مستقلة شكلتها الأمم المتحدة بقيادة بول فولكر الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي للبنك المركزي الأمريكي ان نحو 2200 شركة دفعت أموالا غير مشروعة بلغت 1.8 مليار دولار لحكومة النظام السابق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء⁽³¹⁾.



7- استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية:

قيام بعض من أصحاب المناصب العليا في العراق إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء تجارة إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن أساليب تمكنهم من زيادة حجم ثروتهم الخاصة، على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاه الاجتماعي لمواطني دولهم، ويتم جمع الأموال عن طريق السرقة والاختلاس من الأموال العامة، وتشكل المناقصات مجالاً واسعاً للممارسات غير المشروعة من جانب أصحاب النفوذ داخل المؤسسات الرسمية وخارجها، وتتم بالتواطؤ بين الطرفين الداخلي والخارجي كالتقدم إلى لجان المناقصات بأكثر من عرض لنفس السلعة وتحت أسماء وأسعار مختلفة، وذلك بالاتفاق مع أصحاب تلك الأسماء على التنازل عن المناقصات، إذا أرست على احدهم في مقابل مبلغ من المال أو تقديم مبالغ من المال للحصول على معلومات مسبقة حول شروط مناقصة ما أو أسعار العرض المقدمة ودفع مبالغ لجعل مدة طرح المناقصة قصيرة جداً، بحيث لا يتمكن من التقديم إليها إلا من حصل على معلومات عنها في وقت طويل. فضلاً عن الحصول على ارض من الدولة بدعوى استخدامها في مشاريع صناعية، ثم استخدامها بعد ذلك في أغراض أخرى، أو استيراد سلع من الخارج ووضع اسم المصنع المحلي عليها، أو استيراد مواد أولية وإعفائها من الجمارك بحجة استخدامها في الصناعة، ولكنها تباع في السوق المحلية للحصول على الأرباح، ويبرز استغلال المنصب العام من خلال العوامل الآتية:

أ- المحسوبية (Nepotism): أي إمرار ما تريده التنظيمات والأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

ب- لمحاباة (Favoritism): أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار .

ج- الوساطة (intermediary): أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي على الرغم من كونه غير كفؤ أو غير مستحق. وخدمة الأقارب والأصدقاء مثال: انتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية. والتغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء. و تقديم تسهيلات غير مشروعة .

خ- الابتزاز والتزوير (Black Mailing): لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبديرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.

8- اختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة. ازداد نهب المال العام (Embezzlement): والحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة. وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي. واستخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية مثال: التزوير في تقدير الضرائب وتحصيلها. وإقامة مشروعات وهمية. والتدخل في مجرى العدالة. والسرقة العامة

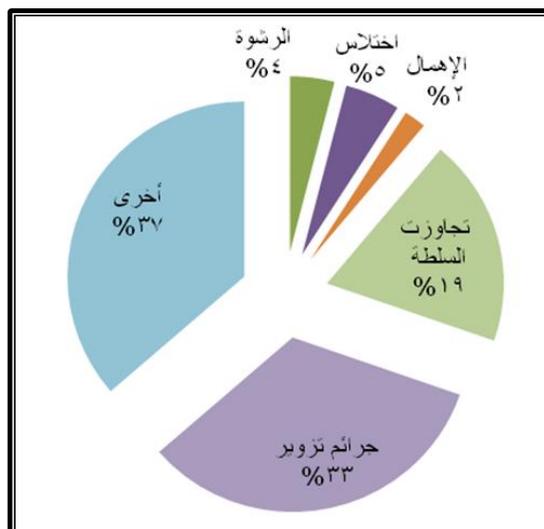


مثال: التلاعب بالأسعار. والتلاعب بالرواتب و الإيجور. والتلاعب بنظم الحوافز والمكافآت. وهناك حالات اكبر للفساد مرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح، ويحدث مثل هذا الفساد الكبير عادةً على المستويين السياسي والبيروقراطي، إذ عادةً ما يرتبط (الفساد السياسي) بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد⁽³²⁾. والسوق السوداء والتهرب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية، ولعل من أكبر مظاهر الفساد الإداري الشائعة حالياً في بعض المؤسسات العراقية هي عندما يكون المسؤول الأول مشغولاً لدرجة أن يترك أمر وزارته أو جهازه الإداري في تصرف أحد موظفيه وكم من موظف أصبح في الأهمية قبل رئيسه. وهنا يبدأ الفساد الإداري في غياب المراقبة والمتابعة حتى إن العديد من القضايا المهمة التي تحتاج إلى أن يحاط المسؤول الأول بها علماً تحجب عنه ولا يعلم عنها إلا بعد وقوع كارثة أو نتيجة مساءلة للمسؤول من أعلى منه.

أن الزيادة في العدد الإجمالي من التقارير والتحقيقات في القضايا الجنائية هي كبيرة جداً، فمن المهم أن نلقي نظرة فاحصة على أنواع القضايا الجنائية قيد التحقيق لتحديد طبيعة أعمال الفساد فحصها من قبل لجنة النزاهة. يشير الشكل (5) القضايا الجنائية قيد التحقيق (الرشوة والاختلاس والمتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال وظائفه، والإثراء غير المشروع وغسيل الأموال وعرقلة سير العدالة، وغيرها). ففي عام 2011، شكلت الرشوة 4%، والاختلاس 5% من إجمالي القضايا الجنائية قيد التحقيق من قبل هيئة النزاهة، في حين كانت نسبة تجاوزت الصلاحيات او السلطة شكلت 19%، وبلغت جرائم تزوير (على سبيل المثال، تزوير الشهادات الأكاديمية)، 33% و جرائم أخرى 36%.

الشكل(5) توزيع النسبة المئوية للتحقيقات الجنائية في قضايا الفساد حسب نوع الجريمة في العراق عام

2011



United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), CORRUPTION AND INTEGRITY CHALLENGES IN THE PUBLIC SECTOR OF IRAQ An evidence-based study United Nations Development Programme Iraq Central Statistical Office of Iraq, January 2013, p49.



قامت السفارة الأمريكية ببغداد بإعداد تقرير سري في أيلول 2007 يبحث في الفساد المستشري في الوزارات العراقية، وقد نشرت الإخبارية الأمريكية (The Nation) مسودة لذلك التقرير. لقد تحدث التقرير بالتفصيل عن حالة الفساد بالعراق وعن قلة متابعة لصوعية ولا أخلاقية الحكومة هذا إن كانت هناك متابعة تذكر ويستخلص التقرير بأن الفساد في العديد من الوزارات أصبح هو القاعدة. ويصور هذا التقرير الحكومة العراقية بكونها تعج بالفسادين. يقدم التقرير مسحاً لوزارات عراقية مختلفة:

أ- **وزارة النفط:** بطئ نصب عدادات وأنظمة قياس النفط المنتج والمصدر من أجل السماح بالشفافية المطلوبة لعمليات الإنتاج والتصدير. فلا يمكن التأكد من كميات النفط المنتجة في حالة غياب منظومة كاملة للقياس.

ب- **وزارة الدفاع:** احتلت وزارة الدفاع المرتبة المتقدمة في الفساد المالي والإداري، خصوصاً في عقود التسليح بما فيها شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل، وبنادق قديمة مصبوغة رفضتها اللجنة العراقية ورفضتها الشركة الأمريكية المصنعة، واستيراد آليات من دول أوروبا الشرقية بنوعيات رديئة. فقد أصبح الفساد فيها معروفاً، إذ حدث فساد رهيب، لم يحدث بهذا الحجم بتاريخ العراق الحديث، لقد حدث في هذه القضية هدر نحو 1,3 مليار دولار في سنتي 2004 و2005 كان المفروض صرفها لشراء أسلحة ومعدات كان الجيش العراقي بذلك الوقت بأمر الحاجة لها. لقد تم دفع تلك الأموال لشراء بضاعة غير موجودة أساساً، والموجود منها كانت أما أسلحة ومعدات من الدرجة الثانية أو فاسدة وغير قابلة للاستعمال. وقد تم نقل وتسليم تلك الكميات الهائلة من الأموال بأكياس محشوة بنقد من فئة المائة دولار. في آذار من عام 2008 نشرت صحيفة النيويورك تايمز خبراً مفاده (أن النفقات العسكرية العراقية بلغت 7.5 مليار دولار، متجاوزة بذلك إنفاق الأمريكيين على الجيش الحكومي البالغ 5.5 مليار دولار⁽³³⁾).

ت- **وزارة التجارة:** تعد الجهة الأولى المسؤولة عن توفير الغذاء للعراقيين فمهمتها الرئيسية توفير مواد البطاقة التموينية. لكنها بدلاً من الاتفاق مع جهات معروفة في توفير المواد المطلوبة اتجه المسؤولون فيها إلى التعاقد مع تجار في الأسواق المحلية على صلة بهم؛ ففتحوا مكاتب لهم في الخارج وصدروا إلى العراق كل ما هو تالف وغير صالح للاستخدام البشري، والتي تجاوز بعضه مدة صلاحيته. وأنه يبلغ حجم الصفقات التي تم ضبطها قبل توزيعها على المواطنين عشرات الآلاف من الأطنان؛ ما كلف الدولة عشرات البلايين من الدولارات، فقد تضمن ذلك الفساد ابتزاز عشرات الملايين من الدولارات عند قيام وزارة التجارة باستيراد الأغذية والسلع الأخرى.

ث- **وزارة الداخلية:** تم اكتشاف كتيبة كاملة لا وجود لها. إذ ينتشر الفساد بالجيش بصورة واسعة، فهو يعاني من نقص في التجهيزات، مع وجود موظفين أشباح (أي لا وجود لهم) كما جاء في التقرير. و شراء أجهزة كشف المتفجرات غير الصالحة إلى العراق. فقد تم اكتشاف 50 ألف راتب وهمي كلفت الحكومة 5 مليار دولار سنوياً، مع ثمن الأطعمة والملابس، عدا الأسلحة والعتاد. كما فقدت الوزارة 19 ألف قطعة سلاح، أفادت وثائق أن شركات أعادت بيعها إلى أطراف بريطانية .



ج- وزارة التربية: هناك ادعاءات من قبل مسؤولين في محافظات مفادها أن معظم المبالغ التي خصصتها الحكومة لترميم المدارس قد سُرقَت وهناك اتصالات غير مباشرة مع المتعهدين لتحقيق مكاسب شخصية، وإن المدارس المرممة سرعان ما تتهاوى نتيجة لسوء أعمال الترميم واستعمال مواد رديئة المواصفات. كما يستفيد المقاولون من غياب المسائلة الحكومية في تقليل أنفاقهم والحصول على المزيد من الأرباح⁽³⁴⁾.

ح- وزارة الكهرباء: ولقد بلغ الهدر في هذه الوزارة من خلال عقود مع شركات ودول أجنبية ما يزيد عن 20 مليار دولار، ولم يحصل تقدم ملموس في الطاقة الكهربائية.

لقد أصبح هدف القيادات الحكومية الإدارات العليا في العراق هو الانتفاع من مغريات المنصب وما يمكن ان يترتب عليها من رواتب ضخمة ومخصصات المنصب، والتتقل في الدول الأجنبية، والثراء الفاحش ومراكمة الأموال وتهريبها الى خارج البلد لشراء العقارات في الدول الأخرى، وبذلك أصبح المنصب ذاته هماً وهدفاً لمقتنصي الفرص وشغلهم الشاغل، فلم يعد هدف القيادات الإدارية اثبات قدرتها و السعي لخدمة الوطن.

خامساً: أهم طرق قياس الفساد

هناك بعض الطرق التي يمكن قياس الفساد فيها باعتبار ان تشخيص حجم الفساد وقياسه تعد خطوة مهمة لعلاجه، اما أهم طرق قياس الفساد فهي:

1- مؤشر مدركات الفساد: قياس الفساد عن طريق ادراك الناس له، وهذا ما تعتمده منظمة الشفافية العالمية (Transparency International)، التي تأسست عام 1993، وترصد مستوى الفساد في القطاع العام لدول العالم استناداً إلى تقييمات واستطلاعات للرأي واسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية، و تقوم بها جهات ومنظمات متخصصة ومستقلة، ويصدر عنها (مؤشر مدركات الفساد) وجدوله الدولي الشهير، وتقوم باصدار دليل سنوي للفساد يوضح هذا الدليل درجة الفساد في دول العالم. وقد صنف هذا دليل العراق ضمن المراكز الأولى للدول الأكثر فساد إداري. ويتم تفسير مؤشر الفساد من خلال القيمة الرقمية اذ يتكون من عشر درجات (من 0 إلى 10 بحسب درجات الفساد)، والدولة التي تحصل على 10 درجات تخلو من الفساد، أما الدولة التي تحصل على العلامة صفر فهي تعكس تفشي الفساد بطريقة كبيرة⁽³⁵⁾. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، وقد استخدمت منظمة الشفافية الدولية المكونات الأساسية للفساد بالصيغة الآتية:

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) - (مسائلة + نزاهة + شفافية)

ولقد تم ادراج العراق في سلم الفساد العالمي بدء من عام 2003 ويمكن معرفة ترتيب وضع العراق في مستوى الفساد من بيانات الجدول الآتي:



جدول (1) ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للمدة 2003-2013

السنوات	الترتيب	مجموعة الدول	درجة مؤشر الفساد
2003	115	133	2,2
2004	116	133	2,2
2005	130	146	2,1
2006	141	155	2,2
2007	178	180	1,5
2008	179	180	1,5
2009	170	181	1,5
2010	173	181	1,5
2011	173	182	1,6
2012	172	175	1,6
2013	171	175	1,6

المصدر:

(1) التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 324.

(2) Transparency International , Corruption Perceptions Index 2013, P5)

<http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-Transparency-International-Corruption-Perceptions-Index-2013.pdf>.

يلاحظ من الجدول ان العراق في أعلى مراتب الفساد، وتبرز أوجه الفساد من خلال ضخامة الأموال التي انفقت في مشاريع لا تمت للاعمار بأية صلة، وسوء استخدام المال العام والرشاوى في عموم اجهزة الدولة العراقية. وقد أكد رئيس مفوضية النزاهة العراقية عام 2007 (نسبة الفساد في الحكومة العراقية بلغ 70%). كما اشار تقرير الشفافية العالمية في العام 2007 الى ان موقع العراق أحتل المرتبة 178 من اصل 180 دولة ولم يتفوق الا على ميانمار والصومال وبدرجة، في حين احتل المرتبة 141 من اصل 155 دولة عام 2006، وهذا المؤشر يدل على عمق الفساد في العراق. كما أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2009 أظهر أن العراق والسودان وبورما احتلوا المرتبة الثالثة من حيث الفساد في العالم، فيما حل الصومال في المرتبة الأولى تبعته أفغانستان، وأشار التقرير إلى أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية، يسودها الفساد بعيداً عن أي رقابة، ويتم من خلاله نهب ثروات البلاد الطبيعية، وانفلات الأمن، وخرق القوانين. وقد بلغ ترتيب العراق في سلم الفساد 171 من مجموع عدد الدول 175 دولة في عام 2013.

2- المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي: يعني بقياس الفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر، يعتمد على نموذج إحصائي لحساب المخاطر القطرية الذي يشمل ثلاثة مجموعات فرعية هي⁽³⁶⁾:

أ- المخاطر السياسية: تقيس تمثل الحرية السياسية، تشمل 12 متغير فرعي منها سيادة القانون، وحجم الحكومة، (و100 نقطة مخاطر) تقيم كل منهما على أساس نقاط المخاطر تعكس الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة.



- ب- المخاطر التمويلية: يقيس درجة الفساد الإداري والعمولات والرشاوي في أوساط صنع القرار ليقوم بواجباته الرسمية، تشمل 5 متغيرات فرعية (و50 نقطة مخاطر) (حرية القطاع المالي، ومحدودية الفساد و مؤشر حقوق الملكية الفكرية، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة).
- ت- المخاطر الاقتصادية: تقيس الحرية الاقتصادية تشمل 5 متغيرات فرعية (و50 نقطة مخاطر) هي (حرية العمل، وحرية التجارة، والإنفاق الحكومي، وحرية الاستثمار وحرية النقد) ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية باخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاث (بحيث تتراوح بين الصفر مخاطر مرتفعة للغاية في الجانب السياسي والاقتصادي إلى 100 نقطة مخاطر متدنية للغاية).
- 3- الفساد في مؤشر الحاكمية: و هو مؤشر اتبعه البنك الدولي على أساس ستة جوانب للحاكمية تتمثل في: التعبير والمساءلة نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون والتحكم في الفساد، وبالاعتماد على منهج إحصائي يتم التمكين من استغلال المعلومات المتاحة من قواعد البيانات بتتميط مؤشرات الحاكمية، وتتراوح القيمة المؤشر ما بين (سالب 2,5 إلى موجبة 2,5) والتي تعني القيم المرتفعة من الحاكمية، التي تظهر احترام القوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما. وكان مؤشر الحاكمية في العراق (-1,2) في عام 2005 مما يعكس خلل في الحاكمية⁽³⁷⁾.
- 4- قياس الفساد عن طريق خبرة الناس في التعامل مع ظاهرة الفساد المطلوب قياسها، ويتم قياسه بقياس مدى تعاون الناس في الإبصار عن الفساد فكما أرتفع مستوى من يقول بأنه يخبر عن الفساد في حالة العلم به دل ذلك على تقدم في مكافحة الفساد، والعكس يؤشر حالة سلبية، اذا ما عزف الناس عن الاخبار عن الفساد لأسباب تتعلق بالخوف من الانتقام الجسدي او العشائري او الوظيفي وغيرها من الاسباب. وهذا ما تبنت هيئة النزاهة اعتماده في المؤشرات التي تصدر عنها شهرياً بناءً على إستبيان يتضمن سؤال أساسي هو سؤال المتعامل مع الدائرة المعنية فيما اذا كان قد دفع رشوة بمناسبة المعاملة التي أنجزها.
- 5- طريقة استمارة الإستبيان: حيث يتم وضع استمارة يتم فيها مدى انتشار ظاهرة الفساد وتوزع على المجتمع لمعرفة انتشار الفساد فيه، وهذا ما اعتمده هيئة النزاهة في الحملة الوطنية لمكافحة الرشوة في استبياناتها الشهرية لقياس حجم تعاطي الرشوة في القطاع العام، فالاستبيان كان طريق لقياس حجم تعاطي الرشوة (اولاً)، وطرق لقياس التقدم او التراجع في معالجة ظاهرة الرشوة (ثانياً)، وهو وسيلة من وسائل الضغط للعمل ضد الظاهرة من خلال اعلان نتائجه ونشرها اعلامياً، وقد حقق ذلك نتائج ايجابية الا انها لا زالت تعد هشة وغير راسخة.
- 6- وهناك مؤشرات اخرى تصلح لقياس التقدم في مكافحة الفساد كميّار زيادة الإستثمار الأجنبي، فكما زادت حالات الإستثمار الأجنبي، عد ذلك مؤشر على انخفاض مستوى الفساد، والعكس يدل على إرتفاع مستوى الفساد، فالمعروف ان الفساد هو احد العناصر الطاردة للإستثمار الأجنبي⁽³⁸⁾.



وعموماً لا يفضل قياس الفساد بالاعتماد على مؤشر أو معيار واحد، بل يتوجب - ما كان ذلك ممكناً - جمع أكبر عدد ممكن من الوسائل والمؤشرات المتوفرة، فكلما زادت المؤشرات والمعايير والطرق المعتمد عليها في استخلاص النتائج النهائية، كلما كانت الموثوقية فيها أكبر، وتقل الموثوقية بالنتائج مع قلة المؤشرات والمعايير المعتمدة. ومع ذلك فإن جميع طرق قياس الفساد السابقة محل نظر وانتقادات علمية كثيرة، لذلك دعى الأمين العام للأمم المتحدة (بأن كي مون) في كلمته التي القاها في مؤتمر اطلاق الاكاديمية العالمية لمكافحة الفساد في فيينا في ايلول عام 2010 الدول الى بذل الجهود للتوصل الى معيار علمي موثوق لقياس الفساد.

اما أرقام المحالين الى المحاكم والمحكومين والمطلوبين بتهم الفساد، والأموال المستعادة فأنها لا تصلح لقياس الفساد. وانما تصلح لقياس (جهود مكافحة الفساد)، فكلما ارتفعت أرقام المحالين الى المحاكم وارقام المحكومين والمطلوبين عن تهمة الفساد، فذلك دليل على زيادة وجدية جهود مكافحة الفساد، وكلما انخفضت كان ذلك دليل على ضعف جهود مكافحة الفساد. وتعدده المنظمات المعنية بمراقبة جهود الدول في مكافحة الفساد المؤشر الأهم في فاعلية الدولة في مكافحة الفساد او عدم فاعليتها.

سادساً: الآثار الاقتصادية لجرائم أصحاب المناصب العليا في العراق

ان الذي يهنا بشكل أساس هو ليس تعريف فساد أصحاب المناصب وتقسيمه وانما ما هي اثاره الاقتصادية ومن ثم معرفة و وضع اليات لحل هذه الظاهرة التي اصبحت من الصعب التخلص منها. ومن خلال هذه العوامل والأسباب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لظاهرة الفساد، يمكن رصد بعض الآثار الاقتصادية المتعلقة بتلك الظاهرة عموماً منها:-

1- **تحقيق ريع المنصب:** يكسب البعض من خلال المناصب الوظيفية العليا و النفوذ الإداري في أعلى وظائف الدولة وأجهزتها مغانم مالية كبيرة وتكوين ثروات سريعة، مما له أضرار خطيرة على الاقتصاد، إذ يتيح إمكانية لتكوين ثروة من خلال عمليات التراكم المالي الفاسد(رأس المال الرمزي) على حساب تكوين الاقتصاد وثروة من خلال عملية التراكم الإنتاجية(رأس المال المادي)، ومن ثم يتفاقم الفساد لقدرة الذين يتحكمون بمكونات رأس المال الرمزي في هيكل السلطة على إعادة إنتاج الفساد في الدولة وسد الطريق أمام عمليات التراكم الإنتاجي، وتعطيل الآليات الكفاءة والنزاهة، فضلاً عن قدرة بعض من رجال الأعمال النشطين اقتصادياً والمدعومين سياسياً من الانتقال المعاكس من موقع التجارة إلى موقع الامارة تحت شعارات براءة تبدو ذات طابع أصلاحي وانفتاحي مثل الخصخصة وتحرير التجارة⁽³⁹⁾ ، فيمكن ان تجد وزير وتاجر بالوقت نفسه، فهو يدير وزارة معينة ويمتلك شركة(مسجلة باسم احد أصهاره او أقاربه) للإفادة من مقاولات الوزارة، ولأعطائها مشاريع وهمية او حقيقية في تلك الوزارة. يسعى اصحاب النفوذ الى تعظيم عائد (ريع المنصب) من خلال التمتع باستغلال صفة الاحتكار لإصدار التراخيص للاستفادة من نشاط اقتصادي له صفة الندرة، الذي تتطوي عليه القوانين والاجراءات التحكيمية في الاقتصاد، وما يترتب عليه من تشوهات في اقتصاد الدولة⁽⁴⁰⁾.



2- سوء توزيع الدخل والثروة وحالات الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية: من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على تراكم الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع. ومن ثم انعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركيز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب.

ويعد الفساد الإداري والمالي وراء ارتفاع معدلات الفقر في العراق. فقد ارتفعت نسبة خط الفقر في العراق بشكل كبير ولا سيما في المناطق الريفية من المحافظات الوسطى والجنوبية إذ تشهد تراجع كبير في مستوى التعليم والصحة، على الرغم من الخطط التي وضعتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لمعالجة هذه الظاهرة، ويرجع السبب الرئيس في عدم التوصل إلى حلول جذرية لهذه الظاهرة نتيجة تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة. على اعتبار أن نسبة الأموال التي تصرف لغرض مساعدة الأسر الفقيرة تذهب إلى جيوب المفسدين.

4- ضياع أموال الدولة: التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جداً على الفئات المهمشة. ويمكن الاطلاع على ارقام ميزانيات العراق لتوضيح الفساد المالي والإداري، فبالرغم من زيادة هذه الأموال إلا أنه لم تحقق أي خدمة للمواطنين، وكما توضح بيانات جدول(2). حجم المبالغ التي صرفت فقد أعلن الحاكم الأمريكي المدني بول بريمر في 7 تموز 2003 عن أول ميزانية عامة للعراق للمدة الباقية من عام 2003. وسميت بموازنة الطوارئ وقدرت بمبلغ 6.1 مليار دولار أمريكي تعالج مجموعة من قطاعات الدولة المنهارة وبالذات البنية التحتية للكهرباء، والأمن والصحة العامة و تكاليف الجهازين الوزاري والمدني . وقدر عجز هذه الموازنة بـ 2.2 مليار دولار أمريكي، واعتمد في تقديرها على معدل تصدير النفط المتقطع وبسعر قدره 20 دولاراً للبرميل. في حين كانت موازنة 2004 والتي أقرها مجلس الحكم العراقي بحجم 13 مليار دولار، ارتفعت إلى 20 مليار دولار في العام 2005 والتي أقرت من قبل الحكومة العراقية أي ما يعادل 35 ألف مليار دينار عراقي. وفي عام 2006 أعلنت الحكومة العراقية الموازنة بـ 50900 ألف مليار دينار عراقي أي ما يقارب من 33.9 مليار دولار وبما يمثل 41.6% زيادة على موازنة 2005 ، كما أعلنت الحكومة العراقية موازنة العراق لعام 2007 وأن صافي موازنة البلاد للعام 2007 بلغت نحو 41 مليار دولار.



جدول (2) المبالغ المخصصة في الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2013 (مليار دولار)

السنوات	مبلغ الموازنة العامة
2003	6,1
2004	32,117
2005	26,375
2006	33,9
2007	41
2008	48
2009	58,9
2010	70,134
2011	78,757
2012	105,139
2013	106,873

(المصدر: 1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، لسنوات متعددة، صفحات متفرقة.

(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2013، ص 65.

أقرت الحكومة العراقية الموازنة الاتحادية لعام 2008 بمبلغ 48 مليار دولار، أي ما يقارب من 58 ألف مليار دينار. وقد شهدت 2005 و 2008 تخصيص نسبة 17% من الموازنتين لإقليم كردستان، وقد بلغت حجم المبالغ المخصصة في موازنة العراق 106 مليار دولار في عام 2013.

5- **أثر الفساد على النواحي الإجتماعية** : يؤدي الفساد إلى خلخلة أخلاقيات العمل وقيم المجتمع وإلى الإبطاء وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز حال تشجع الفساد لدى الأفراد وتجد له الذرائع ما يبرز استمراره واتساعه في المجتمع، كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص . كما تظهر آثار الفساد بشكل واضح على المهمشين، فبسبب هذا الفساد الواسع يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطن والانتفاء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً. وعندما تتفاقم مضاعفات الفساد تصبح الدخول الخفية الناجمة عن الفساد(الرشوة والعمولة والسمسرة)هي الدخول الأساسية التي تفوق احيانا في قيمتها الدخول الاسمية، مما يؤدي إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفریط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام، عندما تقبل اجيال المواطنين الفساد كاسلوب في العمل وطريقة للحصول على مزايا إجتماعية يبدأ النسيج الاخلاقي المجتمعي في الانهيار، وعندما يتأكد للمواطن العادي المرة تلو المرة ان القانون في جزاءاته واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة، سيشعر بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة



حجم المجموعات المهمشة، فيتم بناءة و تعليية العمارات دون تراخيص وبلا ضوابط، ويتم تسليم المباني والانشاءات من دون ان تكون مطابقة للمواصفات، مما يؤدي الى ارتفاع حجم التهريب الضريبي وزيادة عجوزات الموازنة العامة، وارتفاع تكلفة الخدمات الى 10% نتيجة التكاليف الاضافية الناجمة عن ممارسات الفساد، ارتفاع تكاليف التكوين الراسمالي (المباني والمعدات) نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض الدول النامية ما بين 20-50% فوق التكلفة الاصلية⁽⁴¹⁾.

6- تأثير على التنمية الاقتصادية: يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها: الفشل في جذب الإستثمارات الخارجية، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة. والفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي. وهجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في إشغال المناصب. فضلاً عن هروب الأموال المحلية لخارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقير . وضياح أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين مما يؤدي الى انخفاض إيرادات الدولة و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار .وقد قدرت هيئة النزاهة الأموال المهذورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في عامي 2008-2009 بحدود(7,5) مليار دولار موزعة بحسب حصة كل وزارة وبالجداول التالي:

جدول (3) الأموال المهذورة في وزارات الحكومة العراقية للمدة 2008-2009 (مليار دولار)

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهذوره	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4	53.33%
2	وزارة الكهرباء	1	13.33%
3	وزارة النفط	0.510	7.16%
4	وزارة النقل	0.210	2.95%
5	وزارة الداخلية	0.200	2.81%
6	وزارة التجارة	0.150	2.11%
7	وزارة المالية والبنك المركزي	0.150	2.11%
8	وزارة الأعمار والإسكان	0.120	1.69%
9	وزارة الإتصالات	0.70	98%
10	أمانة بغداد	0.55	77%
11	وزارة الرياضة والشباب	0.50	70%
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	0.50	70%
13	وزارة الصحة	0.50	70%
14	وزارة العدل	0.40	56%
15	وزارة الزراعة	0.30	42%
16	وزارة الموارد المائية	0.30	42%
17	وزارة الصناعة والمعادن	0.20	28%
18	الهيئة العليا للانتخابات	0.10	14%
19	هيئة السياحة	0.10	14%
20	وزارة التربية	0.5	7%
21	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	50 مليون دولار	7%

المصدر: ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد

<http://www.annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm>



فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأنية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو أكساء طرق .

من الأرقام أعلاه يتبين إن جميع القطاعات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد الإداري تكون في اغلاها في وزارة الدفاع والكهرباء حتى وصل حد الفساد في مؤسسات الدولة إن كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد خلال مدة تتراوح بين (6 - 8) أسابيع في الأردن وصلت إلى قيمة تتراوح بين (40-60) ألف دولار أمريكي في حين إن هناك دول عرضت على الحكومة تدريب الشرطة العراقية مجاناً⁽⁴²⁾.

7- **تدني كفاءة الإستثمار المحلي و انخفاض الإستثمار الأجنبي:** يؤدي الفساد الى إضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة ومضيعة للمال وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها. فضلاً عن أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الإستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي يسعى العراق إلى استقطاب موارد الإستثمار الأجنبي لما تتطوي عليه هذه الإستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الإستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصةً فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

وفي ظل سعي العراق إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لافادة من رأس المال الذي تملكه والخبرات التكنولوجية والإدارية، ويمثل الفساد والبيروقراطية الشديدة وسيلة طرد وعدم تشجيع للاستثمار الأجنبي، وقد أثبتت تجارب كثير من الدول منها سنغافورة والمكسيك على ذلك، وبالتالي لا يمكن للبلد الذي يسوده الفساد ان يستفيد تماماً من مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر، كما ان الاستقرار في المتغيرات الداخلية للاقتصاد يزيد من حدة حصول أزمة في الاقتصاد ويشير الفساد الى مدى اضطراب مؤسسات الدولة والموظفين وقبولهم الرشوة من اجل تنفيذ مطالبهم للحصول على تراخيص وقروض وما شابه، ويؤثر الفساد على القائمين بالإستثمار الدولي فالدول المقترضة التي يسود فيها الفساد معرضة أكثر من غيرها للتخلف عن سداد قروضها المصرفية او تأميم أصول القائمين بالإستثمار الأجنبي المباشر او تضاعل قيمتها بشكل او باخر، كما يعتمد المستثمرين الدوليين للحصول على المعلومات عن السوق المحلية عن طريق مؤسسات محلية، ونتيجة لذلك فان عدم تمام المعلومات عبر الحدود قد يؤدي إلى التحيز لصالح الإستثمار الدولي المباشر⁽⁴³⁾ ، غير ان وجود الفساد يمكن ان يعرقل هذا الأثر فحاجة المستثمرين الدوليين إلى دفع رشوة والتعامل مع الابتزاز الذي يمارسه البيروقراطيون الفاسدون تمثل إرتفاع تكاليف الإستثمار الأجنبي أكثر، مما تتطوي عليها العملية فمجرد ان يتم الإستثمار في الدولة المضيفة يبدأ المسؤولين المحليون الفاسدون بطلب الرشوة مقابل عدم وضع العراقيين ويصبح القائمون بالإستثمار المباشر في وضع تفاوضي اضعف من وضع المصارف الدولية او مستثمر المحفظة وهذا يشكل احد المساوئ اللاحقة للاستثمار الأجنبي المباشر في بلد يتسم بالفساد اكثر حذرا من المستثمرين الدوليين القائمين باستثمارات المحفظة.

8- **تأثير الفساد على النظام السياسي:** يترك الفساد آثاراً سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته ، كما يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام

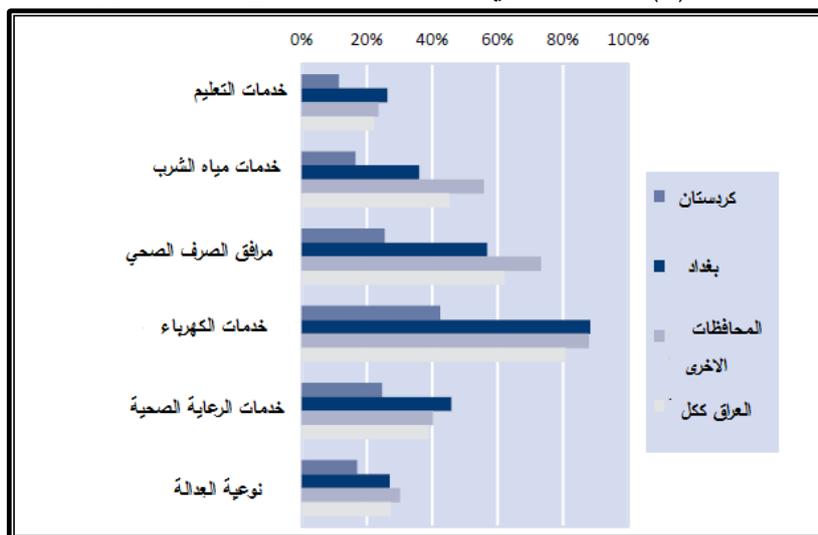


حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، كما يجد من شفافية النظام وانفتاحه. ويؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات المصيرية منها طبقاً لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة. ويقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة. و يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح إلى حسم بدل المصالح العامة ويؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

ويؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية، كذلك يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية، و يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية بخاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له ، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطاً قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها، فضلاً عن إضعاف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة⁽⁴⁴⁾.

9- انخفاض الخدمات العامة في العراق: على الرغم من مضي أكثر من عقد ونصف على تغيير النظام السابق و إنهاء الاحتلال، فضلاً عن الجهود الكبيرة التي بذلت لإعادة الأعمار وضخامة الأموال المتأتية من صادرات النفط، إلا أنه ما زال الكثير من مواطني العراق يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة. وانعدام الأمن المادي، وانخفاض الدخل أو البطالة على نطاق واسع، والغالبية العظمى من العراقيين يفتقر للحصول على الخدمات العامة لائقة فلا تزال تواجه تخفيضات التيار الكهربائي المتكرر، ونقص مياه الشرب النظيفة التي تصل إلى 55% من إجمالي السكان أي أن هناك 45% من إجمالي السكان لا يحصلون على خدمات مياه شرب، وانخفاض مرافق الرعاية الصحية التي تبلغ 45% من إجمالي السكان ونظام الصرف الصحي غير فعالة، والعديد من الخدمات غير مرضية، كما يوضحها الشكل (6).

الشكل (6) النسبة المئوية للخدمات المقدمة إلى السكان العراقيين



United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), CORRUPTION AND INTEGRITY CHALLENGES IN THE PUBLIC SECTOR OF IRAQ An evidence-based study United Nations Development Programme Iraq Central Statistical Office of Iraq , January 2013, P12.



مما ولد استياء واضح عن الخدمات العامة ويعطي اثرين رئيسيين هما: أولاً يؤدي إلى خيبة الأمل على نطاق واسع عن القطاع العام؛ ثانياً ندرة الخدمات ذات النوعية الجيدة تخلق فرص لبعض موظفي الخدمة المدنية لاستخراج الرشاوى وغيرها من المجاملات في مقابل معاملة تفضيلية للأفراد. وباختصار، فإن عيوب النظام قد خلق فرص الفساد وتسريع فقدان الثقة في القطاع العام. فهناك علاقة مباشرة بين تدني الخدمات العامة وانتشار الفساد على مستويات مختلفة. مما يؤثر على مستويات الحكومة ويؤدي إلى تآكل الحكم الرشيد وسيادة القانون والاستقرار الاقتصادي، ومن ثم يزيد من دفع رشاوى مقابل خدمات أفضل، أو منح امتيازات أو الحصول على الوظائف العامة، التي لها تأثير أقوى على الحياة اليومية لسكان العراق. تتمثل في ندرة الخدمات العامة دون إعطاء رشوة، إذ يتوقع أكثر من 40 % من السكان أنه في ظل الظروف الحالية، لا يمكن الحصول على خدمة عامة دون إعطاء رشوة⁽⁴⁵⁾.

سابعاً: الحلول و آليات معالجة جرائم أصحاب المناصب العليا

وفي ظل هذه الأوضاع المستشرية من الفساد هل يمكن إصلاح أوضاع الفساد في العراق؟ التي تشهد انفلاتاً، وامتدادها من الأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية إلى بنية الدولة ونخبها السياسية وتحولها إلى بديهية سياسية إجتماعية اقتصادية. وخطر ما في هذه الظاهرة هو محاولة استخدامها من قبل جهات مختلفة لتعزيز القوة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية واقتناص فرصة التغيير على النحو الذي تمت فيه لتعظيم منافعها الخاصة بتكاليف ضخمة على حساب عملية التنمية الاقتصادية- الإجتماعية التي حل محلها في العراق ما يعرف بـ(عملية إعادة الأعمار). لذا يمكن وضع بعض الحلول والمعالجات الضرورية للحد من هذه الظاهرة والاستفادة منها قدر الإمكان للخروج بنتائج ايجابية بناءة تسهم في تقدم المجتمع وبالتالي تسريع عملية التنمية بجوانبها المختلفة. من خلال اجراءات لمعالجة حالة الفساد منها:-

1. تعزيز مبدأ التعاون الدولي في مكافحة الفساد، و تدويل ثقافة مكافحة الفساد.
2. لحد من تهريب الاموال المتحصلة عن الفساد. واسترداد الأموال الناجمة عن الفساد بالتعاون مع المنظمات الدولية عند الاقتضاء وتشكيل لجنة لوضع الآليات القانونية لذلك⁽⁴⁶⁾.
3. يعد تبسيط وسائل العمل، وتحديد مهل أنجاز المعاملات من أهم العوامل في طريق مكافحة الفساد لأنه يضمن أمرين أساسيين يعول عليهما المواطن الأهمية الكبرى هما: اولاً أنجاز معاملاته بأقل نفقة ممكنة. ثانياً أنجاز معاملته بأسرع وبأقرب مكان ممكن وبالتالي بأسرع وقت ممكن.
4. إشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والثقافية- الحضارية بين عموم المواطنين.
5. خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. مع ضرورة تحديد سلسلة



- رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد إجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.
6. المساءلة هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبيين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.
7. العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة. هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو ممولياها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية. اما الشفافية تعني مصطلحاً، الوضوح وعدم اصطناع الغموض. فمن استشف شيئاً، تبيّن وأحاط به من جوانبه كافة.
8. تعزيز آليات النزاهة وأعمال مبدأ الشفافية، اذ تعني النزاهة لغة العِفَّة والبعد عن السوء والمكروه. والنزاهة هو العفيف. وحين يكون الحديث عن الفساد وآليات مكافحته، تغدو النزاهة فيمن يشغل الوظيفة العامة، أو المنصب، شرط ابتداء وانتهاء، وتغدو الشفافية في الأداء دليل نزاهة ومانع انحراف. وإذا كانت "النزاهة" صفةً شخصية يُعبّر عنها بالسلوك، فإنّ الشفافية تتعدّى الشخص الشفاف إلى القوانين التي يجب أن تُصاغ صياغتها عن غاية المشرع منها، والأنظمة التي يجب أن تكون بسيطةً وواضحةً ومعلنةً للجميع، والى الأداء الإداري اليومي حيث يكون تحت الأعين. النزاهة ليست صفةً مفترضة التحقق في الجميع، في حين أنّها شرطٌ لازمٌ لإشغال الوظيفة العامة على مختلف درجاتها، والنزاهة صفةً متحركةً لدى بعض الناس، فيجب ضمان ثباتها في الموظف العام، وبالرغم من التقارب بين مفهومَي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية . تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات
9. تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة⁽⁴⁷⁾.
10. تشجيع المواطنين على التعاون مع السلطات المختصة للإبلاغ والكشف عن قضايا الفساد، وحثّ وتحفيز الموظفين للتعاون في كشف الفساد أيضاً. و حماية الشهود والمبلغين عن قضايا الفساد، وحماية أقربائهم، وكذلك العاملين في مجال مكافحة الفساد. وإنّ إيمان المواطنين بجديّة الحكومة في مكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين والمفسدين، ينتقل بهم من السلبية إلى مؤازرة الحكومة في



- إجراءاتها بمكافحة الفساد، الأمر الذي يدفع خطط الحكومة قُدماً ويحقق ردع ضعاف النفوس. فهناك ثلاث مؤسسات رقابة في العراق تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي هي⁽⁴⁸⁾:
- أ- **ديوان الرقابة المالية**: تأسست في عام 1990 واعدت تفعيلها في عام 2004، وهي الجهة التي تتولى التدقيق المالي وفقاً للقانون وتحيل نتائج تدقيقاته إلى المفتش العام في الوزارة المعنية، ويزود الجمهور والحكومة بمعلومات تخص الأوضاع المالية للدوائر الحكومية لغرض مكافحة الفساد المالي.
- ب- **مكتب المفتش العام**: أنشأت مكاتب المفتشين العامين عام 2004 في الوزارات كافة، واعطيت قدر من الاستقلالية في عملها، مهمتها تقييم أداء الوزارة ومنتسبيها وإجراء التحقيق الإداري المستقل والمراجعة والتدقيق وله صلاحية الوصول والإطلاع على أية سجلات في الوزارة، وبدور يحيل تحقيقاته إلى هيئة النزاهة العامة، لمنع حالات التمييز وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.
- ت- **هيئة النزاهة العامة**: هي مؤسسة دستورية وجهاز حكومي مستقل. أنشأت بموجب الأمر 55 لسنة 2004، مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها (الرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة) التي تحدث في الأجل القريب، وكذلك بالماضي منذ 17 تموز 1968. والخروقات القانونية حسب قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل وقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم 14 لسنة 1991 والقوانين الأخرى النافذة، وللهيئة سلطة إحالة أية قضية فساد إلى محاكم التحقيق مع بقاء الهيئة بعد الإحالة طرفاً فيها.
11. إحداهم معهد متخصص للتدريب والتأهيل في مجال مكافحة الفساد وبشكل خاص فساد أصحاب المناصب والموظفين الحكوميين، تشديد العقوبة على حالات الفساد، ويمارس اختصاصاتها، بما فيها التحقيق في قضايا الكسب غير المشروع، والتأكيد على عدم سقوط قضايا الفساد بالتقدم. مرتبط بهيئة لها الإصلاحات وإصدار قرارات الحالة إلى المحاكم.
12. وترشيد الإنفاق الحكومي، ومنع هدر المال العام، من خلال المراجعة المالية العلمية الجادة للإنفاق الحكومي، في مختلف القطاعات.
13. التأكيد على تحقيق توازن اقتصادي كبير ورفع المستوى المعاشي للمواطن سواء كان موظف ضمن دوائر الدولة أو مواطن عادي للنهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد والتركيز بشكل كبير على النوع الأول انطلاقاً من مبدأ لا تضع جائع حارس على الطعام.
14. تقوية العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد الإداري وتعمل الأولى على نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها من قبل الأخرى بهدف نقل الصورة واضحة عما تحققه هذه الأجهزة من إنجازات.
15. اعتماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوية واضحة، وضمن سقف زمني محدد، توجه من خلاله ضربات قاصمة للمؤسسات والأفراد الفاسدين والداعمين للفساد في



جميع المستويات الإدارية وبدون استثناء، وتعتمد الخبرات والكفاءات الوطنية وتأخذ بنظر الاعتبار مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ووضع آليات موضوعية للتوصيف الوظيفي في اختيار المسؤول.

16. اعتماد بعض الإجراءات التي تساعد على القضاء أو الحد من ظاهرة الفساد الإداري ولعل من أهمها تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل وسرعة انجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف سهولة التلاعب و العمل على جعل عملية تقويم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة لكشف الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة والحيلولة دون استمرار هذه الانحرافات لتصبح جزء من الثقافة السائدة في العمل.

الاستنتاجات

- 1 - ان تبديد الأموال العامة وزيادة الإنفاق على قطاعات غير منتجة سيؤدي إلى إتاحة مجال أكبر للسرقة والاختلاس وسيكون داعم لجوانب عديدة من الفساد من قبل اصحاب المناصب العليا.
- 2 - غياب المنهج العلمي في ممارسات أجهزة الرقابة الإدارية والمالية لأعمالها سيساهم في جعل المجال أكبر لممارسات غير صحيحة في الدوائر والشركات التي تقوم على مراقبتها وفي داخل جهاز الرقابة ايضاً.
- 3 - ان مستوى الوعي الثقافي التعليمي والاجتماعي ودرجة التحضر فضلاً عن مستوى ادراك خطورة الفساد وابعاده يقلص من فرص انتشار الفساد الإداري في أي دولة والعكس في ذلك سيجعل فرص تأصل وتجذر الفساد أكبر في كل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وسيصبح جزء من ثقافة هذه المؤسسات وبالتالي يمتد ليصبح جزء من ثقافة المجتمع.
- 4 - عدم الاهتمام بوسائل الوقاية من الفساد الإداري يساعد في سهولة انتشاره وينبغي ان تشير جريمة الياقة البيضاء إلى السلوك التي تعمل في أنواع معينة من الأدوار، أو فقط أنواع معينة من الأعمال.
- 5 - استشراف الفساد في دوائر الحكم في العراق اصبح يهدد بالخطر المشروع السياسي العراقي وبنية الدولة العراقية، أن الفساد هو إفراس للمحاصصة التي كرس الفساد، ووضعت شخصيات غير مؤهلة وغير نزيهة في مفاصل الدولة الحساسة والمهمة. و هناك شخصيات ارتكبت تجاوزات قانونية خطيرة وكان أداؤها عبارة عن سلسلة متواصلة من الفساد الذي أضر بالعراق شعباً ودولة. بدعم سياسي من الكتل التي جاءت بها، إلى أن تحول الفساد إلى منظومة. فالكثير من المفسدين يملكون أجنحة سياسية وإعلامية واقتصادية.
- 6 - الفساد اخطر من الارهاب وذلك لأن عصابات الفساد تعمل في الدولة نفسها ومتجذرة فيها، وهي جزء من جسم الدولة، أما الإرهاب فإنه بعيد عن مؤسسات الدولة، حتى إن كان هناك اختراق إرهابي لمؤسسات الدولة سيقاوم من خلال منظومة الدولة، وهو خارجها، بينما الفساد في منظومة الدولة هو الأخطر.



التوصيات

- 1- وضع معايير موضوعية للترشيح للمناصب والوظائف العليا. وحسن انتقاء أصحاب المناصب العامة، وقصر المناصب على النزيبين من الأَكفاء. و تحصين الموظف العام ضدّ الزل. ويكون ذلك ب: (تأمين مستوى معقولٍ للدخل. و متابعة الأداء الوظيفي. والرقابة الصديقة التي لا تتطرق من باب الشك. والمساءلة السريعة، دون مساسٍ بالعدالة. والموضوعية في إسناد الوظائف الأعلى، وتداول الوظائف القيادية بين ذوي الاختصاص الواحد. وبثّ الطمأنينة لدى الموظف العام عن طريق ضمان معاش معقول له بعد انتهاء خدمته).
- 2- إعادة النظر بأنظمة الرقابة الداخلية لتكون أكثر فاعليةً وموضوعيةً وجدوى. وإعادة النظر، أيضاً، بالعاملين في مديريات الرقابة الداخلية وأن يُنتقى لها من هو مثالٌ يُحتذى به من العاملين (سلوكاً شخصياً وواجبات وظيفية).
- 3- محاسبة الفاسدين والمفسدين، وعدم الاكتفاء بإعفاء الفاسدين من مهامهم، ومصادرة الأموال الناجمة عن الفساد واستردادها.
- 4- زيادة الشفافية وتدعيم آليات الرقابة على الموظفين وتعزيز الرقابة العامة والشعبية مع معاقبة المخطئين على وفق قانون العقوبات.
- 5- ان إصلاح هيكل الرواتب والإجور وتحسين الوضع العام، لا يكفيان وحدهما للقضاء على الفساد، لذا هناك ضرورة لتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية والمحاسبة والإصلاح الإداري والمالي الشامل وان تتم محاصرة الفساد على الجهات كافة حتى لا يبقى لمدة طويلة ويتم توارثه والتستر عليه.
- 6- توعية المواطنين بالآثار السلبية للفساد على عملية التنمية بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- 7- تبسيط القوانين وجعلها أكثر شفافية ووضوح و إزالة الغموض الذي يفسح المجال لتأويل وتفسير القوانين بحسب مقتضيات مصالح فئة دون أخرى.
- 8- تشديد العقوبات على من يثبت تلقيه الرشوة او ابتزاز المواطنين او شركة مقابل تقديم خدمات او منح تراخيص او امتياز مخالفاً بذلك القوانين واللوائح المعمول بها التي تنظم العمل.
- 9- إصلاح القضاء، وتأكيد استقلاله، وتوفير الشروط والظروف التي تُمكنه من القيام بدوره حارساً للعدالة وحامياً للحقوق، بكلّ الكفاءة والمقدرة والموضوعية والتجرد والنزاهة. و تنفيذ الأحكام القضائية التي اكتسبت الدرجة القطعية، دونما تأخيرٍ.
- 10- تعزيز النزاهة، على المستوى التنظيمي والفردى، هو عنصر أساسي في استراتيجية شاملة لمنع ومكافحة الفساد في القطاع العام. واعتماد معايير عالية من النزاهة والشفافية هو مبدأ أساسي من مبادئ الحكم الرشيد.



الهوامش والمصادر

1. د. عبد الرسول الاسدي، د.ميري كاظم عبيد، نفاذ تدويل ثقافة مكافحة الفساد في القوانين العراقية، شون عراقية، العدد 5، تصدر عن مركز العراق للدراسات، 2011، ص133-134.
2. عياد محمد علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية، المؤتمر العلمي الضريبي الأول، وزارة المالية، 2001، ص 45 .
3. هيئة النزاهة العامة، التقرير السنوي لسنة 2005، بغداد 2005، ص9.
4. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، المستقبل العربي، العدد 309، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص34-35.
5. د. مدني عبد الرحمن، جريمة استغلال النفوذ في القانون المقارن والنظام السعودي، مجلة الادارة العامة، المجلد 45، العدد 3، تصدر عن معهد الادارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص474 . ص476.
6. التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008، ص361.
7. دنوح عز الدين عبد الرزاق، الاعلام العراقي ومكافحة الفساد، دراسات سياسية، العدد 15، تصدر عن قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص50.
8. د.فهد ثابت الثابت، جرائم ذوي النفوذ تعريف امثلة من مجتمعات الخليج وشبه الجزيرة ،مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، جامعة الكويت، العدد44، 1985، ص55 .
9. White-collar crime, From Wikipedia, the free encyclopedia. http://en.wikipedia.org/wiki/White-collar_crime
10. Stuart P. Green, The Concept of White Collar Crime in Law and Legal BUFFALO, p12-14. Theory, 27 GREENMACRO.DOC 2005/02/09 14
11. lbdj.p4-7. .
12. د.مدني عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 458
13. White-collar crime , op.cit.
14. John Kane, D. Wall, The 2005 National Public Survey on White Collar Crime . p9.
15. White-collar crime , op.cit.
16. Stuart P. Green, OP.CET , p11. .
17. يحيى حمود حسن، الجرائم الاقتصادية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي (دراسة حالة العراق)، دراسات في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات ، 2012، ص.
18. د.فهد ثابت الثابت، مصدر سابق، ص57.



19. فؤاد حمودي، واقع ظاهرة الفساد الإداري في دول العالم باستخدام مؤشري النزاهة ومدركات الفساد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 5، العدد 20، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2008، ص167.
20. تقرير اللجنة المكلفة بتحديد وتوصيف جرائم الفساد وآليات مكافحته، www.raqqa.qov.sy/
21. ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ، العدد 80، 2006، من موقع: <http://www.annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm>
22. ساهر عبد الكاظم مهدي، أسبابه وأثاره وأهم أساليب المعالجة، هيئة النزاهة، الجمهورية العراقية، من موقع: http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/1.doc.
23. زيارة عربية علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، اخبار النفط والصناعة، العدد 2005، ص28.
24. Transparency International, Global Corruption Report 2005, Pluto Press.2005. p84. www.globalcorruptionreport.org.
25. lbd. p85.
26. lbd. p83- 84.
27. هيئة النزاهة، جمهورية العراق ، التقرير السنوي لعام 2011، أهم المؤشرات لعام 2011، ص14
28. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص36
29. سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الاداري والمالي، http://www.iraqfoundation.org/projects_new/act/Research%204-%20Administrative%20and%20Financial%20Corruption.doc
30. استثناء الفساد الإداري والمالي في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق، <http://almoslim.net/node>
31. بابكر الشيخ، غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال، دار ومكتبة الحامد، عمان 2003، ص27.
32. زيارة عربية علي، مصدر سابق، ص25 .
33. تقاوم الفساد في العراق، دار بابل للدراسات ، مركز صقر للدراسات الاستراتيجية، العدد 20، 2011 - www.saqrcenter.net
34. محمد علي زيني الفساد في العراق (الحلقة الرابعة) الحوار المتمدن - العدد: 3145 - 2010
35. د.علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الاداري، سلسلة منشورات المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية الكويت ، العدد 70، 2008، ص6.
36. د.علي عبد القادر علي ، مصدر سابق، ص3-4.
37. المصدر نفسه، ص8.



38. رحيم حسن العكيلي، التفريق بين قياس الفساد وقياس جهود مكافحته وقياس التقدم في الحرب ضده، هيئة النزاهة، كانون الاول، 2011، من موقع http://www.nazaha.iq/news2.asp?page_namper=p6
39. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص 35-36.
40. د. علي عبد القادر علي، مصدر سابق، ص 2.
41. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص 37-38.
42. هيئة النزاهة العامة، التقرير السنوي لسنة 2005، بغداد 2005، ص 11.
43. زيارة عربية علي، مصدر سابق، ص 29.
44. ياسر خالد بركات الوائلي، مصدر سابق.
45. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), CORRUPTION AND INTEGRITY CHALLENGES IN THE PUBLIC SECTOR OF IRAQ An evidence-based study United Nations Development Programme Iraq Central Statistical Office of Iraq , January 2013, P12.
46. د. عبد الرسول الاسدي، د. ميري كاظم عبيد، مصدر سابق، ص 25.
47. ساهر عبد الكاظم، مصدر سابق.
48. هيئة النزاهة العامة، التقرير السنوي لسنة 2005، بغداد 2005، ص 19-20.